

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

العنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
-دراسة حالة الجزائر- 2010-2019

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ

د/نجيب قماش

اعداد الطالبة

حمودي نجوى

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ.....
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: نجيب قماش
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ.....

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

العنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

- دراسة حالة الجزائر - 2010-2019

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د/ نجيب قماش

إعداد الطالبة:

حمودي نجوى

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ.....
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: نجيب قماش
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ.....

السنة الجامعية: 2020/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

فالحمد لله كما ينبغي لجلاله أن يحمد والشكر لله كما ينبغي لجلاله أن يشكر الذي منحني القدرة على انجاز هذا العمل فما كل شيء إلا بمشيئته تعالى

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "نجيب قماش" والذي لم يبخل علي بتوصياته، ونصائحه وتوجيهاته، التي ساهمت في إتمام هذا العمل بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وتخصص اقتصاد نقدي وبنكي على وجه الخصوص. إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلة المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم كل خير.

نجوى

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لتتمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية... ثمرة
الجهد والنجاح أهدي علمي هذا إلى:

إلى من يرتعش قلبي لذكرها، إلى أمي الحبيبة،

رحمها الله واسكنها فسيح جنانه.

إلى زوجي وسندي الذي كان عوناً لي بتشجيعاته التي كانت حافزاً على
مواصلة البحث.

إلى زهرة حياتي إلى قرّة عيني، إلى عائلتي الجميلة وملاذ الحياة، إلى
ابنتي الصغيرة الغالية أنية أسيل حفظها الله وأسعدها

إلى أبي الغالي، أطال الله في عمره...

إلى أم وأب أغلى إنسان في حياتي، إلى حمايتي وحماي، أطال الله في
عمرهما

إلى من كانوا سنداً لي، لأكمل مسيرتي الدراسية، من بعد أمي إلى
إخواني وأخواتي.....

إلى عائلة كل من: حمودي، كغوش، حويشة، شبشوب

إلى كل من زرعت معهم بذور صداقة لاتنسى ولاتقدر بثمن: سارة ،
فضيلة، ريان، أمينة، فلة، حياة...

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوه خالصة.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I-II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	I
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	7
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف	7
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف	10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	13
المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف	18
المطلب الأول: ماهية سياسات سعر الصرف	18
المطلب الثاني: أدوات سياسات سعر الصرف	20
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	27
المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية	27
المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة	29
المطلب الثالث: نظرية الارصدة (نظرية ميزان المدفوعات)	30
الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري	34
المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري	34
المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات	38
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	39
المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري	40
المطلب الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري	40
المطلب الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري	43
المطلب الثالث: آثار الاختلال في الميزان التجاري	45
المبحث الثالث: مناهج وطرق معالجة الخلل في الميزان التجاري	45

فهرس المحتويات

45	المطلب الاول: منهج المونونات
50	المطلب الثاني: منهج الاستيعاب
52	المطلب الثالث: المنهج النقدي
56	المطلب الرابع: طرق معالجة الاختلال في الميزان التجاري
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2010-2019)	
	المبحث الأول: سياسات سعر الصرف في الجزائر
61	المطلب الأول: تطور نظام الصرف للفترة (1962-1986)
63	المطلب الثاني: مرحلة نظام السير الديناميكي لسعر الصرف (1987-1994)
64	المطلب الثالث: مرحلة نظام التعويم الدائم (1994-2019)
65	المبحث الثاني: تطورات الميزان التجاري الجزائري 2010-2019
66	المطلب الاول: الصادرات الجزائرية 2010-2019
73	المطلب الثاني: الواردات الجزائرية 2010-2019
78	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري 2010-2019
80	المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2010-2019)
80	المطلب الاول: أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية (2010-2019)
81	المطلب الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية (2010-2019)
83	المطلب الثالث: أثر تقلبات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2010-2019)
86	الخاتمة
88	قائمة المراجع
95	الملخص

قائمة الجداول

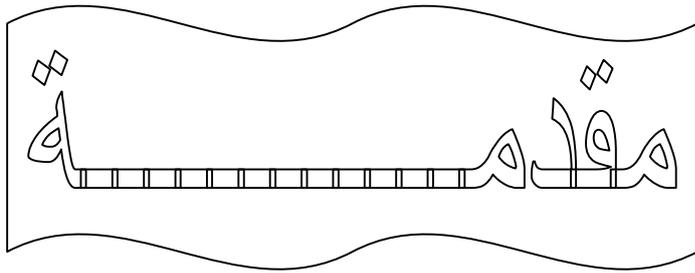
فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة (1964-1973)	62
2-3	تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار (1979-1986)	63
3-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي (1995-2019)	65
4-3	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	66
5-3	التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	68
6-3	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	72
7-3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	74
8-3	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	75
9-3	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	77
10-3	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	79
11-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي واجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	80
12-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي واجمالي واردات الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	81
13-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2019)	83

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الاجنبي	14
2-1	تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف	16
3-1	سياسة المناهضة للتضخم	19
1-3	تطور الصادات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	67
2-3	تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	71
3-3	هيكل التركيب النسبي للصادرات خارج المحروقات (2010-2019)	72
4-3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	74
5-3	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	78
6-3	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	79
7-3	تطور سعر الصرف اجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	81
8-3	تطور سعر الصرف والواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	82
9-3	تطور سع الصرف ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	84



مقدمة:

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما على المستويات الدولية وبسبب الاختلاف في عملات الدول، ومع الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، اضطرت الدول إلى استخدام آلية لتقييم كل عملة متداولة بباقي العملات الأخرى، وتسمى هذه الآلية بسعر الصرف.

إن لسعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية للدول، فسعر الصرف يعد مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا ويعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم كما يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي وضعية ميزان المدفوعات وتحديد حالة الصادرات والواردات ومنه وضعية الميزان التجاري ويهدف أيا إلى المساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها،

إن الجزائر كباقي الدول النامية قد قامت بالعديد من التغييرات قصد التحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف العائم وذلك عن طريق العديد من التخفيضات للدينار الجزائري، وذلك قصد زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي توازن الميزان التجاري، ومن هنا تبرز العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر تغييرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مع إجراء دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2010-2019)

1- الإشكالية :

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2019؟

من هذه الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف؟
- هل يؤثر سعر الصرف على توازن الميزان التجاري؟
- هل هناك علاقة بين تغييرات سعر صرف الدينار الجزائري ورسيد الميزان التجاري؟

2- الفرضيات:

- يتأثر سعر الصرف بجملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

- يؤثر سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري .
- توجد علاقة طردية بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري.

3-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي يلعبها سعر الصرف في المحافظة على الوضع الاقتصادي للدول، ومعرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

4-أسباب اختيار الموضوع:

أولاً-الأسباب الذاتية:

- الموضوع يندرج في إطار التخصص،
- الرغبة وميولي للتعرف على الموضوع وفهمه.

ثانياً-الأسباب الموضوعية:

الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

5-أهداف الدراسة:

- التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية.
- محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري
- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.

6-الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت سياسة سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دوحة سلمى : أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها-دراسة حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني، وتوصلت في النهاية أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وأوصت في الأخير بالقيام بتعديلات حقيقة في الهيكل الاقتصاد.

➤ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، مالية دولية، دفعة 2011-2012، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري،

7- منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف البحث وحيث نستطيع الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، قد استعملنا النهج التالية:

➤ **المنهج الوصفي:** عند عرض الجوانب النظرية المتعلقة سواء بنظريات سعر الصرف واهم أنظمة سعر الصرف وكذلك الإطار النظري الخاص بالميزان التجاري .

➤ **المنهج التاريخي:** عند التطرق لتطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر

➤ **المنهج التحليلي:** من خلال الأرقام و الإحصائيات الخاصة بالميزان التجاري الجزائري

كما استعنا أيضا بمجموعة من الأدوات منها الكتب وبعض مذكرات التخرج إضافة إلى المجالات وإحصائيات بنك الجزائر إحصائيات تجارية لتنمية الأعمال الدولية بالإضافة إلى إحصائيات الجمارك.

8- صعوبات الدراسة:

عند إعداد هذه الدراسة واجهتنا صعوبات متمثلة في:

➤ النقص الكبير في المراجع المتعلقة بالميزان التجاري في مكاتب الكلية،

➤ تضارب في بعض الإحصائيات التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري،

9- تقسيم الدراسة :

من أجل الإحاطة بمختلف العناصر المتعلقة بموضوعنا قمنا بتقسيم المذكرة الى ثلاثة فصول مع مقدمة

وخاتمة

المقدمة : تناولنا فيها أهمية الموضوع مع طرح إشكاليته والفرضيات المحتملة مع تعريج للدراسات السابقة وإشارة لأهم الصعوبات التي اعترضت بحثنا

الفصل الأول : تناولنا فيه الإطار النظري لسعر الصرف وقسمناه الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

الفصل الثاني: خصصناه للحديث عن الإطار النظري للميزان التجاري وقسمناه الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

المبحث الثالث: مناهج وطرق معالجة الخلل في الميزان التجاري

الفصل الثالث: فكان فصلا تطبيقيا خصصناه لدراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2010-2019).

المبحث الأول: سياسات سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: تطورات الميزان التجاري الجزائري 2010-2019

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2010-2019)

وختمنا المذكرة بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة مع إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تمهيد:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، وهو السعر الذي يسمح بالتحويل بين هذه العملات. ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

إن التعامل مع أي جهة أجنبية يتطلب تلقائياً التعامل بالصرف الأجنبي، سواء بالنسبة للشركات عند قيامها بمعاملات تجارية أو مالية مع دول تعمل خارجها إذا تحتاج إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلعة المستوردة أو بالنسبة للأفراد الذين ينتقلون إلى بلدان أخرى فيجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث، حيث قسمنا إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

سنحاول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وظائفه أنواعه وأشكاله

أولاً: تعريف سعر الصرف

يمكن ان نعرف سعر صرف عملة معينة بانه عبارة عن الوحدات من هذه العملة التي تدفع من اجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية¹.

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى اجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف².

ان دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها ان تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية³.

نستخلص ان لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا او استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى ان سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

¹ مسعودة مجبطة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص71.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية «دراسة تحليلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص103.

³ دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015، ص 13.

ثانيا: وظائف سعر الصرف: تتمثل وظائف سعر الصرف فيما يلي¹:

*وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

*وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب اخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء او تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة.

*وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

ثالثا: أنواع أسعار الصرف

* **سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول بيه فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس العملة في نفس البلد².

* **سعر الصرف الحقيقي**: يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي³.

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص ص 97 98.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

³ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، عمان، 2011، ص 27.

* **سعر الصرف الفعلي:** يعرف بأنه عبارة عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لسلة من العملات في فترة زمنية معينة¹.

* **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة، ومن أجل ان يكون هذا المؤشر ذات دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر التغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى².

رابعاً: أشكال سعر الصرف

يمكن أن نميز شكلين لسعر الصرف:

* **الصرف الآني:** ان العملية التي تتم طبقاً للسعر الآني تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم او يومين بعد عقد المعاملة، وتعد العمليات الانية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف وتستحوذ على الاهتمام الأكبر³.

* **الصرف الآجل:** تتم عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد ، مطبقين سعر للصرف يحدد بناء على سعر الصرف لحظة إبرام العقد ، وتستعمل عمليات الصرف الاجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الاخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات ، حيث سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق) ، وتستعمل أيضا من طرف المضاربيين حينما يتوقعون مستقبلا ارتفاع سعر العملة التي يشترونها ، ويتكبدون الخسائر ان لم تكن توقعاتهم صائبة⁴.

¹ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص28.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص106.

³ المرجع نفسه، ص34.

⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص97.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

يمكن تقسيم نظم الصرف الى الأنواع الآتية:

- ✓ نظام الصرف الثابت
- ✓ نظام الصرف المرن
- ✓ نظام الرقابة على الصرف

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

ان نظام سعر الصرف الثابت يتطلب توفر الشروط الثلاثة التالية وهي¹:

1. تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب
2. ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب او العكس بلا قيد ولا شرط طبقا لمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب
3. حرية تصدير واستيراد الذهب

أ- في ظل قاعدة الذهب

من المعروف ان هذا النظام يتحقق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، ولذلك فانه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابت، لأنها إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب تم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة الى الأصل².

ب- في ظل تعديل الأسعار: في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار الصرف بالنسبة لعملتها غالبا على أساس الدولار ولا تترك للتقلب وفقا لظروف الطلب والعرض في السوق الحرة، ويدار نظام أسعار الصرف الثابتة بالطريقة نفسها التي يتم بها التدخل في السوق سلعة معينة، ففي ظل نظام طلب وعرض معينين للعملة

¹ لشكري موسى نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 163

² أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص385.

الأجنبية، تقوم الجهة التي تحافظ على تثبيت السعر (البنوك المركزية) ببيع ما يعادل فائض الطلب وشراء ما يعادل فائض العارض من العملة الأجنبية¹.

ثانيا: سعر الصرف المرن:

هذا النظام فيه نوعين هما²:

1_التعويم المدار: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات ويسمى أيضا الموجه.

2_التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة ان تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فان تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة: ومثل هذا الوضع بدفع بأسعار الصرف ذاتها ان تتكيف مع الأوضاع السائدة لا ان تشكل قيودا.

ويوجد نوعين اساسين في هذا النوع هما³:

2_1_التعويم النظيف: ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق قيام السلطات التنفيذية بترك سعر الصرف حرا، يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي يتسنى من خلالها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة والتي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة.

2_2_التعويم الغير نظيف: ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق تدخل السلطات التنفيذية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة فقد تدخل السلطات النقدية بائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة العرض منها أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشربة لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج حتى ولو كان ميزان المدفوعات فائضا.

¹ شقري موسى نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 163 164.

² عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 116.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-166.

نظام الرقابة على الصرف

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا او ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54 في كلا الاتجاهين، وبالتالي فان هذا النظام لأسعار الصرف بأخذ مزايا النظامين السابقين، فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت فهو يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة، وأيضا لا يسمح سعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي الى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية¹.

وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الطرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة ، وكذلك فان هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز بين الدول او كان التمييز بين السلع ، نجد ان التمييز بين الدولة له تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية، فمنطقة الإسترليني والتي أنشئت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتجارة مهما حرة ودول العالم الخارجي والتجارة معها مقيدة واما التمييز بين السلع فأمره شائع وخصوصا في الدول النامية حاليا حيث يمنع استيراد السلع الترفيهية ومن الممكن بطبيعة الحال الجمع بين صورتى التمييز المتقدمة².

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

لغرض دراسة العوامل المؤثرة في سعر الصرف سيتم تقسيمها الى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

أهمها:

1- كمية النقود³:

لقد اخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان على عاتقه إعادة الحياة الى نظرية كمية النقود، ولكن بصورتها الجديدة في مقاله الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الأسعار والنتائج)، اد يرى فريدمان ان حركات

¹موسى سعيد مطر، نوري موسى شقيري، المالية الدولية، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن، ص47

²احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مرجع سابق، 2009، ص392.

³عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص61.

الأسعار تعكس كمية النقود، لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا، وفي ذلك فريدمان (ليس هناك من حالة حصل فيها تغيرا أساسيا في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون ان ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس ، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار الا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة في نفس الاتجاه

وقد أشار الى ان ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج والتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

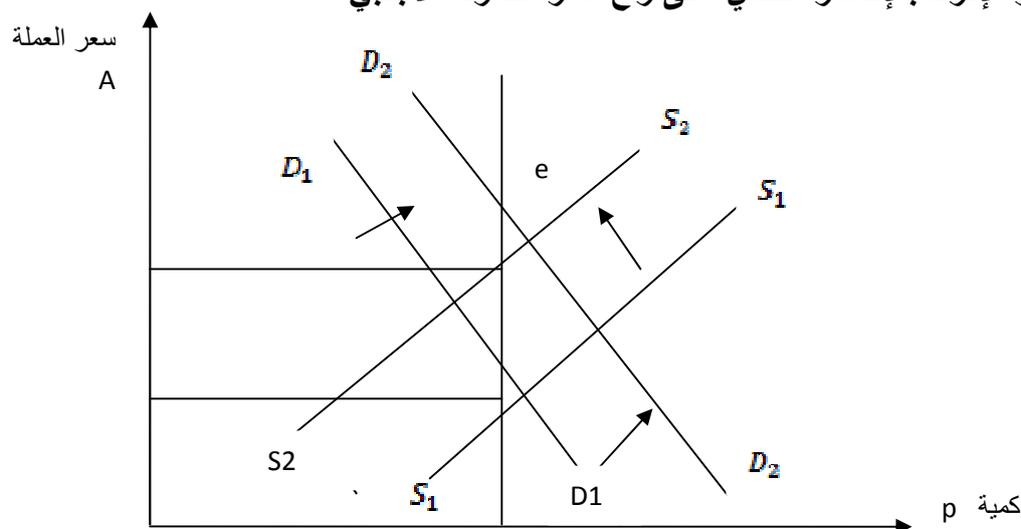
***تغيرات الإنتاج:** والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فان الأسعار ستميل الى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وتعليله لذلك الهبوط هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

***تكلفة الاحتفاظ بالنقود:** والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من الاشكال الثروة التي يتخلى عنه الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود.

- ان الافراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعينة اقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في طلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع اسعار العملات المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية وهذا قد يكون مقيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات وبالتالي تحسين رصيد الميزان التجاري.

- ان السياسة النقدية المتبعة بان من ادواتها ان تستهدف التأثير في عرض النقد وحجم الائتمان تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي وهذا ما يمثله الشكل التالي:

الشكل (1-1) اثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي. سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص 62

إن الشكل يوضح حالة دولتين هما الدولة A والدولة B حدث لدى الأخيرة إفراط في الإصدار النقدي وان الأسعار في الدولة A مستقرة بينما الدولة B سوق يتزايد فيها الطلب على منتجات A وعملتها من المنحنى D_1D_2 وتنخفض صادراتها D_1D_2 مسببة انخفاض عرض عملة A من المنحنى S_1S_2 إلى المنحنى S_2S_2 بارتفاع سعر الصرف من R_2 إلى R_2 .

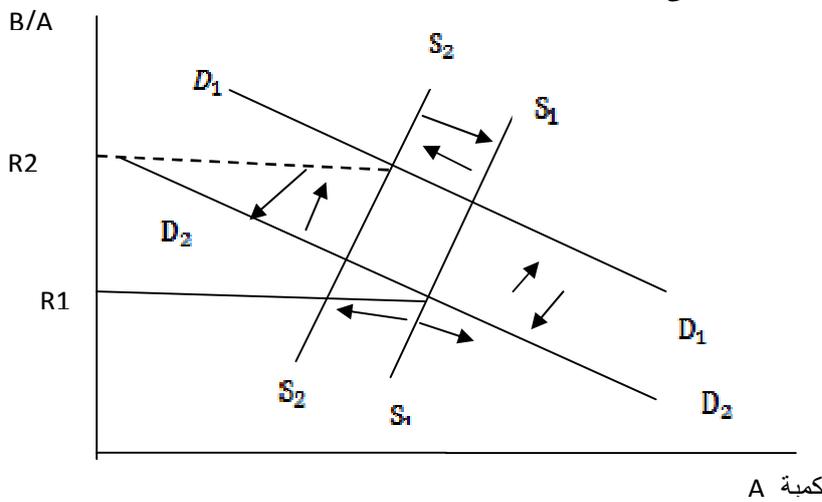
2- اسعار الفائدة:¹

ان رؤوس الأموال الساخنة والارصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى ، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب الى الداخل مؤدية الى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي اذ ان الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة سيدفع المستثمرين الحقيقيين من الدولة A و الدولة B ، على الزيادة الطلب على عملة البلد و اقراض عملاتهم المحلية الى مقترضين في الدولة وهذه التحركات رأس المال سوق تؤدي الى رفع قيمة العملة بالنسبة للعملة والعملية ، اما الانخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون اثره معاكسا لما ذكر أعلاه

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة على الأسعار المحلية فحسب بل تمتد الى أسعار الفائدة الأجنبية ، فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة A والدولة B فان المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الاجل سوف يستبدلون العملة A بالعملة B، ليحققوا المزايا التي أتاحت لهم بتحسين فرصة الكسب في هذه الأسواق، وعليه فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج سيزيد الطلب على العملات الأجنبية وسيزيد عرض العملة وينشأ عنه انخفاض قيمتها بالنسبة لعملات الاول الأخرى التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي الى نتيجة مغايرة عما سبق تماما:

الشكل (1-2): تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي. مرجع سبق ذكره ص 65

إذا ارتفع سعر الفائدة في الدولة A مقابل نظيره في الدولة B، فانه سيقود الى تدفق الاستثمارات المالية وبالتالي زيادة الطلب على العملة فينتقل منحنى الطلب من D1 الى D2 ونتيجة للتفاوت بين أسعار الفائدة بين الدولتين فان بعض المستثمرين سيعزفون عن الاستثمار فينتقل منحنى العرض S1 من الى S2 والنتيجة لانتقال منحنى العرض والطلب هي زيادة سعر صرف العملة مقابل من R1 الى R2.

3-ميزان المدفوعات¹:

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب (وجود فائض) فان هذا يعني زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة، وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب (وجود عجز) فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية

¹مروان عطوان، أسعار الصرف العملات، دار هدى عين مليلة، الجزائر، ص 80.

4- التضخم: يعتبر من اهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره، فارتفاع معدلاته في الدخل يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في تأثيره على سعر الصرف¹.

وخلاصة القول ان تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلي مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي الى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من اهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته².

ثانيا: العوامل الغير اقتصادية

هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن أن نلخصها كالآتي:

1- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات في ضوء مهارتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار ، واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما اذا كان من الضروري تعديلها او ابقائها على ما هي عليه ، وبناء عليه فان الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم فضلا عن أسعار الصرف التي تتأثر بالقدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة ، كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة ان كانت كبيرة يتطلب اقناعهم بالتزاماتهم القائمة ان كانت يتطلب اقناعهم بالتزامات إضافة وتغير جذري في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها والعكس يحدث اذا كانت قليلة³

2- ظروف السوق: ان الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الاخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساسا وقويا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت اخر مختلفا تماما، فالتقارير والتصريحات والاشاعات نفسها تؤثر على الأسعار بدرجات مختلفة معتمدة في ذلك على درجة التجاوب الذي يكون أحيانا قويا وأحيانا أخرى ضعيفا، فنظرة المتعاملين في السوق وتجاوبهم⁴.

¹ مروان عطوان، أسعار صرف العملات، مرجع سبق ذكره ص86.

² عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص69.

³ المرجع نفسه، ص 82.

⁴ ماهر كنج شكري، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، 2004، ص219.

3- الاضطرابات والحروب : ان من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير واحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية ، وحالات الحروب الداخلية والخارجية ، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال ، والتي من شأنها ان تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير أسعار الصرف ، وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب، وشواهد الحروب والاضطرابات كثيرة ، فقد تولدت اضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان ابان الحربين العالميتين الأولى والثانية¹.

المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف

سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية تنتجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بل وأصبحت الية تنتجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية سياسة سعر الصرف

سياسة سعر الصرف سياسة تلجأ اليها السلطات النقدية، بهدف 'دارة الاقتصاد الوطني واستقرار الأسعار والتوازن الداخلي.

أولاً: مفهوم سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والسياسة سعر الصرف من تصرفات للسلطات النقدية التي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة النقدية، والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعاً لتدخله، معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشمال هو تحقيق الرفاهية العامة، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.²

¹ عبد الحسن الجليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص84.

² أمين غبال، أثر التغيرات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016 ص8.

تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العلم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازنه¹.

ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف

وتسعى سياسة سعر الصرف لتحقيق مجموعة الأهداف التالية:²

1- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير

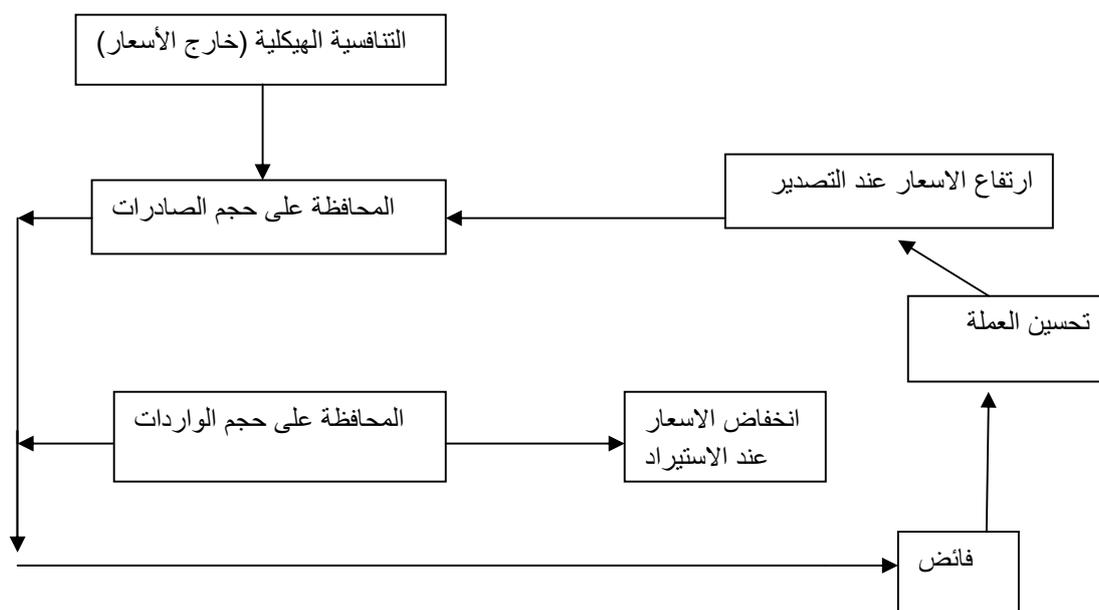
وبالتالي يقل عدد السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة في استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير في الصناعات المنافسة للاستيراد

2- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات في المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2014، ص 105.

² عبد المجيد قدي، المدخل لسياسات الاقتصاد الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 131 - 132.

الشكل (1-3) سياسة المناهضة للتضخم



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 132

3- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات او بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة)، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يجعله اكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يؤدي الى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فنقلص استثمارها، وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب قرار احينا الى اعتماد أسعار الصرف متعددة مثل سعر صرف الصادرات التقليدية سعر صرف الواردات... الخ.

4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض أسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية، لقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي المرحلة التالية قام باعتماد العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، ومابين (1970-1990) وتحت ضغط الولايات المتحدة الامريكية، غيرت هذه السلطات سياساتها بإعادة تقييم سعر "الين"،

المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف:

لدى السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات تقوم باستخدامها من أجل تنفيذ سياسة سعر الصرف ومن هذه الأدوات نذكر ما يلي:

أولاً: تعديل سعر صرف العملة:

في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان المدفوعات إلى خفض قيمة العملة أو إعادة تقييمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة أما في حالة نظام أسعار الصرف العمومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي¹.

1- تخفيض سعر العملة:

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية)، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات، بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، ويراعي في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب وتخفيض قيمة العملة الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها، وبالتالي تقادي اللجوء الى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي².

1-1- أسباب تخفيض العملة³:

الواقع ان التخفيض اجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا تضحيميا، بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعريين في سوق الصرف، سعرا مرتفعا حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق وسعر اخر منخفضا

¹ إعطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، دفعة 2010-2011، ص 67.

² هجيره عبد الجليل،"اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-«، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011/2012، ص 47.

³ عادل احمد حشيش، مجدي محدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقاً لعوامل العرض والطلب، فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة، فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين:

➤ **النتيجة الأولى:** هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلّة صادرات البلد التي تتمّ بالسعر الذي حدّدته الدولة نظراً لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.

➤ **النتيجة الثانية:** هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد، وذلك خوفاً على قيمتها من التدهور.

وفي سبيل أن تتجنب الدولة هاتين النتيجتين، تخفض السعر الذي حدّدته، وعندئذٍ تستطيع أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه وهو تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان في عجز، ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

1-2 شروط نجاح سياسة التخفيض:

أن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة الشروط¹:

- اتساع الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافٍ من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتساع العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كافٍ من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدولة المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، مرجع سابق الذكر، ص 134،

• الاستجابة لشرط مارشال ليرن (مرونة الصادرات + مرونة الواردات) تكون أكبر من الواحد الصحيح.

2- سياسة رفع العملة:

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، وفي هذه الحالة تنتشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل¹.

وأهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية الى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي²:

✓ لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

✓ من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلمة استراتيجية (النفط مثلا).

✓ من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

✓ انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات والواردات.

¹غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص154.

²دحي سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سبق ذكره، ص83.

شروط نجاح سياسة رفع العملة:

تتمثل هذه الشروط فيمايلي¹:

✓ يجب أن يكون مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.

✓ إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمار عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا.

✓ نجاح عملية رفع النقد يرتبط أيضا بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

ثانيا: استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات الى المحافظة على سعر عملتها، فعند انهيار هذه الأخيرة تقوم السلطات ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية².

ثالثا: استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، حيث تقوم الدولة بتعويض خطر التخفيض المستقبلي لعملتها، فالرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة، فارتفاع سعر الفائدة يقوم بجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل خروج رؤوس الأموال المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني اعتمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية³.

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص98.

² بلببوض خديجة، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري—دراسة قياسية(1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017، ص19.

³ المرجع نفسه، ص19.

رابعاً: مراقبة الصرف

1- تعريف عملية مراقبة الصرف:

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي عن آلية لتنظيم حركة الصرف من طرف الدولة حيث تكون كل المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة محتكرة لدى البنك المركزي، وتقوم هذه السياسة على أساس توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وحدات الطلب الممكنة، وعليه فإن هذا النظام يعتمد على حساسية التمييز الاقتصادية سواءً كان التمييز بين الدول أو بين السلع¹.

2- أهداف عملية الرقابة على الصرف:²

✓ المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب، حيث تقوم بعض الدول على تثبيت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى اعلى من الذي تحدده قوى السوق، وكذلك لأسباب عديدة، فقد تحتاج الدولة الى استرداد كميات كبيرة من المواد الخام والتجهيزات الرأسمالية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، كما قد تحتاج لسداد ديونها الخارجية.

✓ التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب ومحاولة الحد من الطلب عليها وكذلك الحد من هروب رؤوس الأموال حيث ان تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن ان يتم بدون تصريح او ترخيص من سلطات الرقابة على الصرف.

✓ رفع الأسعار الداخلية لإنعاش الصناعات الهامة ومواجهة الكساد وتشجيع الانتعاش وهذا عن طريق اتباع نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة للعملة بهدف تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

✓ استقرار أسعار الصرف حيث ان تقلبها يؤدي الى تضرر الصناعة والتجارة فقد ترى الحكومة تقييد المعاملات التي على أساس سعر الصرف الحر وإعلان استعدادها للتحويل على أساس سعر الصرف الرسمي المحدد.

¹ محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 60.

² شوشان الزهير، تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري، "دراسة قياسية" حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة مكملة متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015، ص 11.

✓ حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية وذلك بمنح رخص لاستيراد السلع الضرورية فقط.

✓ زيادة دخل الدولة وتقوية مركزها التنافسي من خلال قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار اعلى من معدلات شراءها من الأسواق الدولية، لذلك فان الرقابة على الصرف تساعد الدولة على ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

3- وسائل الرقابة على الصرف:

تدرج وسائل الرقابة على الصرف في صنفين وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

3-1 الوسائل المباشرة:

تتمثل في عدة وسائل يستخدمها البنك المركز شيء الذي يمثل سلطة الرقابة على الصرف الأجنبي للدولة وندرجها فيما يلي¹:

3-1-1-1 التدخل المباشر: يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى اعلى او اقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف، وذلك عن طريق شراء او بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند مستوى السعر المحدد، فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها يكون الطلب عليها اقل من العرض فيتدخل البنك المركزي لشراء العملة الوطنية حتى يتساوى الطلب والعرض عند مستوى السعر المحدد، ومن ناحية أخرى يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية في حالة تحديد سعر اقل للعملة حيث يكون الطلب اكبر من العرض عند هذا السعر.

3-1-2 تقييد الصرف الأجنبي: يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها ومن اهم الوسائل لذلك نذكر ما يلي:

3-1-2-1 التخصيص طبقا للأولويات: يتم تخصيص العملات الأجنبية لتمويل الواردات الضرورية كتلك الخاصة بالغذاء والمواد الخام وتستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في الدول النامية.

3-1-2-2 أسعار الصرف المتعددة: تقوم الدولة بالتمييز بين أسعار الصرف الأجنبي على أساس اختلاف مصادر الصرف والاعراض التي تستخدم في تمويلها، ويهدف هذا النظام الى تقليل قيمة الواردات وزيادة قيمة

¹شوشان الزهير، تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

الصادرات بالعملة الأجنبية لغرض تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وقد اتبعت هذا النظام ألمانيا في الثلاثينات، ثم تبعتها العديد من الدول بعد ذلك خاصة في أمريكا اللاتينية.

3.2.1 الحسابات المجمدة: تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة بالبنك المركزي، حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب، ولا يسمح للدائنين الأجانب بالسحب من هذه الحسابات أو التصرف فيها إلا بشروط معينة كأن يمضي وقت معين قبل عملية السحب من هذه الحسابات أو السماح باستخدامها في الاتفاق على مشاريع في الدول النامية.

2.1 اتفاقيات المقاصة: يتم الاتفاق بين دولتين على فتح لكل منهما حساباً للدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي، حيث يتم إجراء تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة، وتعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.

3.1 اتفاقيات الدفع: تعتبر اتفاقيات ثنائية لكن أكثر شمولاً، حيث تشمل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون، خدمات السياحة... وتتم هذه الاتفاقيات بغرض تسديد الدين من دولة أخرى، وقد عقدت إنجلترا سلسلة من اتفاقيات الدفع سنة 1947 مع الهند، مصر، البرازيل، إنجلترا...

2. الوسائل الغير مباشرة:

اهم الوسائل غير مباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في¹:

1.2 قيود الكمية: تتمثل في تقييد وحظر الواردات عن طريق حصص الاستيراد وسياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب والرسوم الجمركية وهذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.

2.2 تقديم إعانات التصدير: تهدف الإعانات إلى تنشيط الصادرات وزيادة قيمتها الكلية وتكون أكثر فعالية في حالة الصادرات المرتفعة.

3.2 رفع أسعار الفائدة: رفع أسعار تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال داخل وخارج الدولة، فزيادة سعر الفائدة تزداد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج ويقل خروج رؤوس الأموال من الدولة وبالتالي الزيادة في الطلب على العملة الوطنية وارتفاع قيمتها الخارجية، لكن تغيرات سعر

¹ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مرجع سابق ذكره، ص 45.

الفائدة تؤثر عكسياً على الاستثمار، فضلاً عن إمكانية قيام الدول الأخرى برفع أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الآثار المنتظرة على سعر الصرف الأجنبي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية إيجاد تفسير لكيفية تحديد سعر الصرف بين الدول بالاستناد الى العديد من المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث اذ قسمناه الى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وان كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود الى القرن السادس عشر، فان فضل صياغة هذه النظرية بصورتها (المطلقة النسبية) يرجع الى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل في بداية العشرينات من القرن العشرين¹.

يقول جوستاف كاسل العالم السويدي ان القيمة الخارجية لعملة دولة معينة انما يتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى².

بالإضافة الى ذلك توضح البحوث التجريبية ان نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر اكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الاجل الطويل منه في الاجل القصير، وتشير الى رفض فرضية ان أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال ان سعر صرف يتجه الى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده نظرية تعادل القوة الشرائية، ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة. اما في المدى القصير فأسعار الصرف هي اكثر تطائرا من مستوى أسعار السلع والخدمات³.

وفق هذه النظرية يتحدد سعر الصرف لدولة ما من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقورا بالعملة الأجنبية فادا افترضنا ان:⁴

$$R = \text{هو سعر الصرف}$$

$$Pa = \text{مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية}$$

¹نشأت نبيل محمد لوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص22.

²محمد عبد العزيز عجمية مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ص338

³دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سابق ذكره، ص34.

⁴العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص21سمير فخري

Pd = مستوى الأسعار العالمية مقدرًا بإحدى العملات العالمية وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف

وفقًا لهذه النظرية ب:

$$R = Pa/Pb$$

وبصورة أخرى

$$R * Pb = Pa$$

اذ ان منطوق هذه النظرية يقول بان مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك:

$$R1 = R * Pa0/Pb0$$

$R1$ = سعر الصرف الجديد

R = سعر الصرف القديم

$Pb0$ = الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية

$Pa0$ = الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية

لقد تبين من هذه الدراسات ان انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع الى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين ، وان ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف ، انما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً وهذا سيؤدي الى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي ، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي ، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب) ، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية أي ان هناك حرية لتجارة الخارجية ، وفي ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية ، فانه يمكن توجيه الانتقادات التالية¹:

¹سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سابق ذكره، ص22.

✓ صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة، وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار

✓ تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد

✓ تهمل النظرية اثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وابعاء الضرائب

✓ النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات اذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية، ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.

✓ عدم اهتمام النظرية بأثر التعريفية الجمركية والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية، مما يؤدي الى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت اثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي الى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

بالرغم من الانتقادات السابقة فان النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف اد حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع اخذ عنصر الزمن في الحسبان، بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف، ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنيتين هما N و $N + 1$.¹

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

عندما تكون معدلات الفائدة في الأمد القصير عالية او اعلى من احد الأسواق القومية من الأسعار في سوق أخرى ، فان المستثمرون سيتحفزون لنقل او تحريك الأموال من دولة لأخرى او من سوق لأخرى، ولكن في هذه المرحلة يصبحون معرضين لخطر الصرف الأجنبي ، فعلى سبيل التوضيح إذا انخفضت قيمة الباوند الإسترليني على نحو متواصل مقابل الدولار ، عندئذ يقوم المستثمرون بالتحويل من الباوند الى الدولار عن طريق المكسب في دخل سعر الفائدة ، لتجنب هذه الخسارة في السعر الأجنبي فان المستثمرون بالدولار سوف يغطون ضد خسارة الصرف الأجنبي من خلال بيع الباوند الإسترليني مقدما بكمية تساوي تماما مشترياتهم من الباوند الإسترليني الفوري ، زائد الفائدة التي سوف يتم الحصول عليها ، ان هذه الممارسة معروفة بوصفها

¹سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، ص ص 21-22

"المرابحة بسعر الفائدة" وهذا النوع من المرابحة بين معدل سعر الفائدة التفاضلي في السوقين ، ومعدل الصرف الأجنبي المحدد مقدما للعملتين ، ان هذه الرابطة هي القاعدة او الأساس لنظرية تساوي الفائدة¹

ووفقا لهذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول ما، أي معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لان الفارق بين المعدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الاتي وسعر الصرف الاجل، ويمكن ان تتم العمليات على النحو التالي:²

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في السوق المحلي لمدة سنة مثلا، ويحصلون في النهاية على $M(1+id)$ حيث ID هو معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال الى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الاتي نقدا، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على المبلغ بالعملة المحلية.

المطلب الثالث: نظرية الأرصد (نظرية ميزان المدفوعات)

بناء على هذه النظرية فان سعر الصرف يتحدد على أساس وضع ميزان المدفوعات، فالدولة التي يتكون لديها فائض فان قيمة عملتها ترتفع، أما الدولة التي لديها عجز في ميزان مدفوعاتها فان قيمة عملتها تنخفض تبعا لذلك وبالتالي فان وضع ميزان المدفوعات لأي دولة هو الذي يحدد قيمة عملتها.³

ويتحدد سعر صرف العملة الوطنية عن طريق عرض العملات الأجنبية، وتطلب النقود حسب النظرية التقليدية بميزان مدفوعات بغية اقتناء السلع والخدمات من الخارج، وعرض النقود يتحدد حسب وضع ميزان المدفوعات من مداخل صادرات البلد والتدفق الصافي لرؤوس الأموال⁴

¹ محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، صص42-43.

² عبد الجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ذكره، ص116.

³ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2013، عمان، ص116.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ذكره، ص120.

اذ تتلخص هذه النظرية بالتالي¹:

✓ بما أن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن تم عرض البلد للعملة الوطنية، فان وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم لتحديد سعر العملة الوطنية.

✓ يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر اخر طبقا لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها .

✓ إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وان سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات)

¹سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص26.

خلاصة

يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر، وما يمكن ملاحظته أن هناك مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوك سعر الصرف.

ويمكن القول أن سياسة سعر الصرف تلعب دورا محوري فلها أدوات عدة يمكن استعمالها لعلاج الازمات، حيث تعتبر سياسة تخفيض العملة من أهم الأدوات التي تستعملها الدول من أجل التحقيق التوازن، فتخفيض العملة يشجع على الصادرات ويقلل الواردات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري.

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري.

المبحث الثالث: مناهج وطرق معالجة الاختلال في الميزان التجاري

تمهيد:

لكل دولة معاملاتها الخارجية، حيث تقوم بتقييد هذه المعاملات في سجل يدعى ميزان المدفوعات، ومن أهم الأقسام التي يتضمنها هذا الأخير الميزان التجاري، وهو مؤشر يقيس الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات الخاصة بالسلع في الدولة خلال سنة معينة، وتعمل كل دولة على تحقيق التوازن في الميزان التجاري حيث يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة وضعها الاقتصادي، ومنه تحقيق الكفاءة الاقتصادية والرفاهية، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني تحت عنوان الإطار النظري للميزان التجاري من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو معيار أساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، ويشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، ومكانته الحساسة تجعله يتأثر بمجموعة من العوامل.

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري

الميزان عبارة عن جزء من ميزان المدفوعات وقبل التطرق إلى تعريف الميزان التجاري وجب أولاً إعطاء نبذة حول ميزان المدفوعات

الفرع الأول: نبذة عامة حول ميزان المدفوعات

سننتظر في هذا الفرع إلى تعريف، وأهمية ومكونات ميزان المدفوعات

أولاً- تعريف ميزان المدفوعات: يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين "ميزان المدفوعات" و "ميزان الدائنية والمديونية للدول" والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.¹

ويعرف أيضاً على أنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.² وهو عبارة أيضاً عن تقرير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة.³

ثانياً- أهمية ميزان المدفوعات: تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:⁴

✓ يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية.

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص44.

² موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص203.

³ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص226.

⁴ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص92.

✓ يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

✓ أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والارصدة الدولية.

✓ يعتبر ميزان المدفوعات مصدراً للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

ثالثاً- عناصر ميزان المدفوعات:

وينقسم ميزان المدفوعات الى:¹

1- الحساب الجاري: ويتكون من:

- القطاع الخاص؛

- بضائع (أو الميزان التجاري)؛

- غير منظور (خدمات ودخل الاستثمار الصافي)؛

- صادرات الحكومة أو وارداتها ومنحها.

2- حساب رأس المال:

- القطاع الخاص؛

- القطاع الحكومي؛

3- فروقات إحصائية:

السهو والخطأ.

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص109.

4-التسويات الرسمية:

التحويلات، صافي الاحتياطات الدولية من الذهب والنقد والأصول السائلة.

الفرع الثاني: مفهوم الميزان التجاري

الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

أولاً-تعريف الميزان التجاري

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع لميزان التجاري المألوف استخدامه حالياً¹، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر.

وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

ويعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري².

ثانياً-أهمية الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو وضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إليها جانب

¹محمود يونس، "اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص، 18.

²فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، ص234..

أن عدم مقدرة لدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري¹.

ثالثاً- أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري الى:

01- الميزان التجاري السلعي

يطلق عليه ميزان أو حساب التجارة المنظورة الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً (التدفقات السلعية)، التي تتم بين مقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالإنتاج والدخل خلال هذه الفترة.²

02- الميزان التجاري الخدمي

هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة و المستوردة ويطلق عليه أيضاً المعاملات غير المنظورة وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية معينة، ان الميزان التجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي الى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي فتخفيض القيمة الخارجية للعملة على المدى القصير يؤدي الى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي اما في الاجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات.

رابعاً- حالات الميزان التجاري:

1- حالة التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن والمدين أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الاخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:³

$$\text{الانتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه:

¹فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص234.

²سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993، صص340-341.

³فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ص124.125.

الانتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم إتجاه الأسعار المحلية نحو التغير والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن نتيجة أسعار الصرف لتبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا، والتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

2- حالة العجز في الميزان التجاري:

يعني العجز في الميزان التجاري أن الدولة تعيش في مستوى معيشة أعلى مما تستحق، فهي تستورد سلع أكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل أن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد، مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية أو ما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، ناهيك عن زيادة البطالة، وبالتالي بسبب ذلك الفضل في تحقيق الاهداف الاقتصادية لسياسات الاقتصادية¹.

03- حالة الفائض في الميزان التجاري: زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان التجاري أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الاخرى على مطلوباتها من تلك الدول ويحصل في هذه الحالة الفائض في الميزان التجاري².

المطلب الثاني: ماهية الصادرات والواردات

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزء من الطلب على الناتج الوطني³.

كما تعرف الصادرات أيضا بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلمية وخدمية وقد تكون تدفقات رأسمالية⁴.

يمكن تعريف الواردات على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى الذي يتم استعماله في حدود هذه الدول، عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 402-403.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق ص 127.

³ عمر صخري، التحليل الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 130.

⁴ داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص 145.

المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدول الأجنبية المنتجة لهذه السلع، ومن جهة أخرى يمكن القول بأنها المبالغ التي تتفقها الدول المحلية على شراء السلع والخدمات الأجنبية¹، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن².

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

من أهم العوامل المؤثرة في الميزان التجاري نذكر ما يلي:

الفرع الأول: التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيًا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرًا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار المنتجة محليًا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية³.

الفرع الثاني: معدل نمو الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه⁴.

¹ صالح تومي، مبادئ التحلي الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 30-31.

² حري محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد لجزئي والكلي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997، ص 288.

³ بسام حجار العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

⁴ دوحه سلمى، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الفرع الثالث: تغيرات أسعار الفائدة.

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية الى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.¹

الفرع الرابع: سعر الصرف

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.²

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

إن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، مع أن كل الدول تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري وذلك من خلال محاولتها تقييد وارداتها قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن.

المطلب الاول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

هناك أسباب عديدة لحدوث الاختلال في الميزان التجاري، يمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والاسباب غير الاقتصادية.

الفرع الاول: الأسباب الاقتصادية

وتتمثل في:

أولا-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمته الحقيقية، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 64

² دوحه سلمى، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح¹.

ثانياً-أسباب هيكلية: وترتبط هذه الاسباب بالأبعاد الهيكلية للاقتصاد الوطني، خصوصا هيكل التجارة الخارجية، سواء الصادرات أو الواردات، إضافة إلى ما تتمتع به الدول من قدرات إنتاجية وبأساليب قيمة متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها في التصدير على سلعة أو سلعتين فقط، والتي عادة ما تتأثر تلك الصادرات بالعديد من العوامل الخارجية مثل أذواق ورغبات المستهلكين وعزوفهم عن هذه السلع، أو عند حصول تقدم في الخارج يؤدي إلى خفض أسعار السلع المماثلة لتلك السلع في الدول الأخرى².

ثالثاً-أسباب دورية:³

وتشتمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية تربط الدولة ومن بينها نذكر:

01-الازمات الاقتصادية المتكررة: وهي تلك الازمات التي تمس الدولة الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتؤثر على حركة الصادرات والواردات وذلك لكون أسواق الدول النامية أسواق مهمة لتفريغ منتجاتها.

02-تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على السلع والمنتجات وظروف العرض والطلب، مما يؤدي إلى تأثيره على مستوى التجارة الخارجية في حالة عدم الدراية التامة في السوق بأذواق المستهلكين.

03-العوائق التجارية: التي من شأنها تقليل حرية التجارة الدولية من خلال التعريفات الجمركية أو نظام الحصص بإزالتها أو تخفيضها وذلك رغم محاولة بعض الدول التخفيض من حدتها وذلك عن طريق إنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية فيما بينها لقاء كل هذه القيود، وذلك يؤثر على القدرة التنافسية للدول والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

¹سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص273.

²عدنان تايه النعمي، إدارة العمليات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، سنة 2012، ص66.

³دوحي سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، ص ص 121-122.

الفرع الثاني: الاسباب غير الاقتصادية

وهي أسباب خارجة عن المجال الاقتصاد وتتمثل في:

أولاً-عوامل طبيعية:

الاختلالات الجوية وما قد ينتج عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر والجفاف أو نفاذ الثروات الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في عمليات التصدير والاستيراد خاصة في تصدير ع السلع الغذائية والزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية¹.

ثانياً-التقدم التكنولوجي:

التقدم التكنولوجي وما يرافقه من اختراعات علمية واكتشافات تكنولوجية، حيث أن الاختراعات والتكنولوجيا المتقدمة متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج والتالي انخفاض الاسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة كما أن التقدم التكنولوجي يعني استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة ن الدول النامية وبالتالي انخفاض صادرات هذه الاخيرة التي تمثل المصدر الاساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إعاقة القدرة التنافسية للدول النامية².

ثالثاً-الاحوال السياسية الداخلية:

فكلما كان البلد غير مستقر سياسيا كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدل رؤوس الاموال الموجودة فيه، وكذلك نقص عوائد السياحة وزيادة وادتها من المواد الاولية والأسلحة³.

رابعاً-الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤد إلى شل العملية الانتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على السلع المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة=بالدرجة الأولى نحو التصدير⁴.

¹حنان لعروق: سياسات سعر الصف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر -مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005 ص49.

²عادل أحمد حسنين، ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص125.

³حنان لعروق: مرجع سابق ص43.

⁴زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص102.

المطلب الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

هناك العديد من الاختلالات التي تمس الميزان التجاري والتي تختلف حسب درجة تأثيرها ومدتها والظروف المحيطة به.

الفرع الأول: الاختلال المؤقت للميزان التجاري

وهو اختلال ينشأ عادة عن ظروف غير عادية أو استثنائية، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:

أولاً-الاختلاف العارض:

يحدث هذا النوع من الاختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال الجوية السيئة والأوبئة مثلا، مما يؤثر تأثيرا سينا على الميزان التجاري، إلا أن هذا النوع من الاختلالات لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، وكمثال عن ذلك الظروف الطبيعية السيئة كالتى تصيب محصولا زراعيا يعتمد عليه السكان كغذاء رئيسي لهم أو كمادة أولية لصناعة محلية رائدة فيضطرب البلد في هذه الحالة إلى استيراد كميات أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية وهو ما قد يحدث عجزا مؤقتا على مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة¹.

ثانيا-الاختلال الموسمي:

يعتبر الاختلال الموسمي نوعا آخر من الاختلالات التي قد يصيب ميزان المدفوعات في فترات معينة من السنة، حيث أن ظروف الاسواق الداخلية والخارجية تتغير أحيانا في مواسم محددة، وهو ما قد يؤثر على بعض صادرات وواردات الدولة حيث أنها تشهد روجا في بعض الفترات وتنفض خلال مواسم أو فترات معينة².

ثالثا-الاختلال الدوري: يرتبط هذا النوع من الاختلالات أساسا بالدورات الاقتصادية التي تتميز بها اقتصاديات دول السوق الحرة (الرأسمالية الصناعية) فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى عبر التجارة الخارجية، وبالتالي فحدوث الرواج الاقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي مما يؤدي

¹فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص122.

²سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم، الدار المصرفية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993، ص ص 340-341.

لزيادة الانتاج والتوظيف في تلك البلاد المصدر والعكس في حالة الكساد الاقتصادي وبالتالي فالآثار المترتبة عن ذلك هي أحداث اختلالات على مستوى موازين¹.

الفرع الثاني: الاختلال الأساسي أو الهيكلي في الميزان التجاري

هو اختلاف جوهري يصيب الميزان وليس اختلالاً طارئاً حيث أن أسبابه تظل قائمة دون زوال وهو نتيجة حتمية لوجود خلل أساسي في اقتصاد الدولة وهو يحدث بسبب ظروف غير عادية وعلاجه يحتاج إلى جهود عملية أكثر من مجرد تقديم الحلول على أسس محدودة ومؤقتة، فأسباب العجز مثلاً ترتبط بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على قدرة الدولة على التصدير أو على ميلها للاستيراد أو على جذب رؤوس الأموال أو على طاقتها على تسديد قيمة الالتزامات على نحو يجعلها تعاني عجزاً مستمراً في الميزان.

ويعود هذا النوع من الاختلالات إلى أسباب عديدة نذكر منه:²

✓ تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب بقية السلع الأخرى ومن أبرز الأمثلة على ذلك تحول العالم من التركيز على الفحم كسلعة استراتيجية إلى الطلب على البترول،

✓ ارتفاع حجم المديونية الخارجية،

✓ التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول، فالتطورات التكنولوجية مثلاً من شأنها أن تؤدي إلى اكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات، وهو ما يؤدي لحدوث اختلال في الميزان،

✓ ارتفاع مستويات المداخل لبعض الدول كما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك، وهو الأمر الذي يرفع من طلبها الخارجي على الواردات مما يؤدي إلى حدوث الاختلال الخارجي،

✓ التضخم المحلي الذي ينشأ عجزاً مستمراً في الحساب الجاري وبالتالي حدوث الاختلال المستمر في

الميزان،

✓ تدهور العائد على توظيف رؤوس الأموال المحلية،

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 129.

² سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 79.

المطلب الثالث: آثار الاختلال في الميزان التجاري

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الاختلال المؤقت ومنه الدائم¹.

✓ تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة والذهب النقدي يصبح لا يدر دخلاً؛ قد يضطر البلد إلى رفع قيمة عملته المحلية لزيادة أسعار الصادرات وتخفيض أسعار الواردات فتقل صادرات البلد وتزيد وارداته؛

✓ تقل قدرة البلدان الأجنبية على التعامل مع البلد صاحب الفائض، إذ تلجأ إلى تقييد العلاقات التجارية معه مما يضطره إلى منح الإعانات والقروض لهذه البلدان الأجنبية حتى تستمر في التعامل معه؛

✓ يؤثر الاختلال على الدخل القومي، ويؤدي العجز إلى انخفاض وتوالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، حيث التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب، حيث التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب، حيث يعمل الاستيراد الحدي مرتفع ويزيد من حدة الانكماش².

¹ السيد محمد أحمد السيتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره ص 240.

² محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النصر العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 156.

المبحث الثالث: مناهج وطرق معالجة الخلل في الميزان التجاري

يتم علاج الخلل في الميزان التجاري باتباع مناهج وطرق مختلفة حسب الوضعية الاقتصادية للبلد وهذا ما سنبيّنه في هذا المبحث وذلك من خلال تقسيمه الى أربع مطالب كما يلي:

المطلب الأول: منهج المرونات

تم تقديم هذا المنهج بواسطة الفريد مرشال وآبا ليرنر وقام بتطويره كل من ما خلوبوروينسون، ويرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار ان رصيد ميزان المدفوعات ما هو الا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند انصار هذا المنهج، ومن ثم فان أي تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات مما يؤدي الى تحسين وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية.

ويتميز اسلوب المرونات بمايلي¹:

- ✓ انه يعتمد على طريقة تحويل الانفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الانفاق إما من السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الانفاق على السلع الأجنبية الى الانفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛
- ✓ لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ انه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات؛

أولاً: فرضيات منهج المرونات

يقوم منهج المرونات على مجموعة من الفرضيات، نذكر أهمها فيما يلي²:

- ✓ يفترض منهج المرونات توازنا مبدئياً في الميزان التجاري، أي أن رصيده مساوي للصفر؛
- ✓ لانهائية مرونات عرض الصادرات والواردات، وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للإتجار دولياً (صادرات، واردات) ثابتة، كذلك أسعار السلع المنافسة؛

¹ محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية المرونات وإعادة التقويم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، 2006، ص 235.

² نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011، ص ص 183 184.

✓ ثبات الدخل باعتبار أن هناك تشغيل تام لجميع الموارد وبالتالي فإن مستوى الدخل الحقيقي هو أقصى مستوى يمكن الوصول إليه؛

✓ مرونة الجهاز الإنتاجي بدرجة لامتناهية؛

✓ استقرار سوق الصرف الأجنبي نظرا لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة؛

✓ افتراض عدم لجوء الدول الأجنبية الى ممارسة إجراءات تعمل على الحد من تخفيض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من التخفيض؛

✓ إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض وطلب الصادرات والواردات مكانة متميزة في التحليل لمنهج المرونات، بحيث يتوقف عليها مقدار تحسن الميزان الناشئ عن تغير سعر الصرف مع افتراض ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات¹.

ثانيا: صياغة النظرية

يمكن التعبير رياضيا عن علاقة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري كما يلي²:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

Pc: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية.

eX: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

$$eX = \frac{\Delta X}{X} \cdot \frac{P}{\Delta P} \dots \dots \dots (1).$$

¹نشأت نبيل محد الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سبق ذكره، ص3.

²محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"، مرجع سبق ذكره، ص 238.

حيث:

ΔX : التغير في الصادرات

ΔP : التغير في سعر الصرف

وتعني قيمة ex التغير في قيمة الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة أكبر

كلما دل على أن الصادرات على درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وإذا اعتبرنا الصادرات في شكل دالة تكتب مرونتها بالنسبة لسعر الصرف بالشكل التالي:

$$ex = dX/dp * p/X \dots \dots (2).$$

em : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$Em = \Delta M/M * P/\Delta P = \Delta M/\Delta P * p/M \dots \dots (3).$$

حيث:

ΔM : التغير في الواردات.

ΔP : التغير في سعر الصرف.

وتعني قيمة em : التغير في قيمة الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة، كلما دل على أن الواردات على درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف،

وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة تكتب بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$Em = dm/dp * p/m \dots \dots 4$$

بما أننا افترضنا أن (m) مقيمة بالعملة الأجنبية، فإنه لتحويلها إلى عملة وطنية يجب ضربها في سعر الصرف (p) لتصبح القيمة بالعملة الوطنية، وبالتالي في الميزان التجاري بالعملة الوطنية، يكتب كما يلي:

$$Bc = x - mp \dots \dots 5$$

ان هذه الأخيرة تسمى معادلة رصيد الميزان التجاري، ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف ((p على الميزان التجاري (bc) نجري التغير الرياضي (الاشتقاق بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$D_{bc}/dp = dx/dp - (dm/dp * p + m)$$

بإخراج (m) عامل مشترك:

$$D_{bc}/dp = m(dx_1/dp - (1 + dm/dp))$$

أو

$$D_{bc}/dp = m(dx_1/dp - (1 + dm/d * p/m)) \dots\dots 6$$

حيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي $x = pm$ أو $x - pm$ فإنه يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$D_{bc}/dp = M(dx/dp * p/x - (1 + dm/d * p/m)) \dots\dots 7$$

بتعويض (2) و (4) في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$D_{bc}/dp = m(ex - (1 - em)) = m(ex + em - 1) \dots\dots 8$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير الميزان التجاري بمقدار

$$M(ex + em - 1) \dots\dots 9$$

وبعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون

$$(ex + em > 1)$$

فعند حدوث عجز على الدولة ان تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرنة الطلب العالمي على صادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المروننتين أكبر من الواحد فإن تخفيض قيمت العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان.

✓ أما اذا كان $(ex + em = 1)$ فإن التغير الذي يحدث في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

✓ اما اذا كان $(em + em > 1)$ فإن التغير في سعر الصرف يحدث تدهور في ميزان.

ثالثاً: انتقادات الموجهة لمنهج المرونات.

هناك عدة انتقادات وجهت لمنهج المرونة وهذا راجع للنقائص التي تتخلله ونذكر منها¹:

✓ يشكل توازن الميزان التجاري نقطة البداية في تحليل منهج المرونات وفي هذا الخصوص فإن قيمة الصادرات تتكافئ مع قيمة الواردات؛

✓ لانتهائية مروونات عرض الصادرات والواردات، وبالتالي تكون أسعار السلع قابلة للاتجار دولياً ثابتة، كذلك أسعار السلع المنافسة؛

✓ افتراض ثبات الدخل باعتبارها معطاة، ويستمد هذا تفسيره من الفرض الكلاسيكي سيادة حالة التشغيل الكامل، وبالتالي إهمال أثر الدخل؛

✓ إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض وطلب الصادرات والواردات مكانة متميزة في تحليل الاقتصادي لمنهج المرونات، بحيث يتوقف عليها مقدار تحسن الميزان الناشئ عن تغير سعر الصرف مع افتراض ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات؛

✓ افتراض عدم وجود ردود أفعال للدول أخرى تؤدي إلى تحسين أثار إحداث في سعر الصرف؛

✓ افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الثاني: منهج الاستيعاب

يؤكد مدخل الاستيعاب على جانب العرض ويفترض ضمناً وجود طلب كافي على صادرات الدولة وبيدائل وارداتها.

أولاً: فرضيات منهج الاستيعاب

يستند منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية التي يمكن إيجازها فيما يلي²:

✓ افتراض حالة توظيف الكامل على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريباً؛

¹نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

². سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق ذكره، ص 145

✓ خضوع الإنتاج في دولتي العجز والفائض لظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي؛

✓ تعتمد الصادرات على الإنتاج الجاري وليس على المخزون؛

✓ ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية الدولية المكونة من الذهب والصراف الأجنبي وحقوق السحب الخاصة؛

✓ الاكتفاء بالميزان التجاري كأحد مكونات ميزان المدفوعات وهو ما يعني استبعاد جميع البنود الأخرى كميزان رأس المال بمعناه الواسع.

ثانيا: صيغة منهج الاستيعاب

وفق لهذا المنهج يمثل ميزان السلع والخدمات علاقة بين إجمالي الناتج الداخلي وطاقة الاستيعاب لهذا الاقتصاد، ومنه تكون المعادلة كالآتي¹:

$$Y=C+I+G+(X-M).....10$$

حيث أن:

Y: الدخل المحلي.

C: الاستهلاك الخاص.

I: الاستثمار الصافي.

G: الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الواردات.

إن المعادلة تتشكل من شقين أساسيين هما:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص258.

➤ الشق الأول: $A=C+I+G$ وتمثل ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من أجل نفقاته الداخلية، أي الإنفاق على السلع المنتجة محليا.

➤ الشق الثاني: $B=X-M$ ويجسد حالة الميزان التجاري، وعليه فإن $Y=A+B$ يستلزم أن $B=y-A$

ومنه يمكن القول أن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الدخل القومي والاستيعاب المحلي حيث إذا كان¹:

✓ الدخل القومي أقل من الاستيعاب المحلي ($Y < A$) أي عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات في الاستهلاك والاستثمار والنشاط الحكومي أكثر من إنتاجه أو دخله الحقيقي، فإن رصيد الميزان التجاري يكون سالبا (وجود عجز).

✓ الدخل القومي يساوي الاستيعاب المحلي ($Y = A$) فإن رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر (حالة توازن).

✓ ومنه نستنتج أنه لكي يتحسن رصيد الحساب الجاري كنتيجة لتخفيض قيمة العملة، فإن الدخل يجب أن يرتفع و/أو الاستيعاب يجب أن ينخفض.

ان تخفيض قيمة العملة ينشط الصادرات وينقص الواردات ومن ثم سيشجع الإنتاج المحلي لبدائل الواردات، فالزيادة الناتجة في الإنتاج وفي الدخل الحقيقي لدولة العجز يحفز الزيادة في الصادرات مما يؤدي الى تحسين الحساب الجاري للدولة المخفضة لقيمة عملتها.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب:

من بين الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب ما يلي²:

✓ عدم وضوح أثر رفع معدل الصرف على الدخل، حيث يرتبط هذا الأثر بمدى تحقق شرط مارشال-لينر من عدمه، وإذا تحقق هذا الشرط فإن الأثر السلبي لمعدل التبادل الدولي يؤدي الى تخفيض الدخل، ولو افترضنا زيادة الدخل فإن تأثيره على ميزان التجاري يتسم بعدم الوضوح نقدا الاعتماد على اليل الحدي للاستيعاب ويحتمل أن يكون هذا الأخير أكبر من الواحد في الأجل القصير، وبالتالي لا يمكن التعرف ما إذا كانت الزيادة في الدخل سوف تؤدي الى تحسن ام الى تدهور الميزان التجاري؛

¹نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سبق ذكره، ص19.

²نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سبق ذكره، ص20.

✓ عدم وضوح أثر رفع سعر الصرف على الاستيعاب، فإذا كان أثر الأرصدة النقدية يعمل على تخفيض الاستيعاب، فإن أثار أخرى من شأنها تقليل أو زيادة الاستيعاب، وتزداد الأمور تعقيدا إذا ما أخذنا في الاعتبار حدود هذه الآثار بين الاقتصاديات المختلفة؛

✓ يركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات كما يركز على سوق السلع ويتجاهل سوق النقود وسوق رأس المال، أي يركز على المتغيرات الكلية لاقتصاد مع إهمال دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

المطلب الثالث: المنهج النقدي

أخذ هذا المنهج من تحليل هيوم (1752)Hyme وقام بإكماله الاقتصادي بولاك (1957)polak، وبدأت تتضح معالمه منذ منتصف السبعينيات على يد مجموعة من الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي والمجموعة الثانية وتمثلها مدرسة شيكاغو وهي المدرسة التي تزودت بالأفكار النقدية التي روج لها من طرف فريدمان¹. ويمكن إبراز الخصائص التالية للمنهج النقدي²:

✓ يشير المنهج النقدي إلى مشكلة اختلال ميزان المدفوعات ناتجة عن عدم التوازن في عرض النقود والطلب على النقود داخل الاقتصاد؛

✓ يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية،

✓ يركز المنهج النقدي على الآثار طويلة الاجل لتغيرات السياسة النقدية وانعكاساتها على مشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات.

أولا: فرضيات المنهج النقدي³:

يقوم المنهج النقدي على مجموعة من الافتراضات المتمثلة في:

✓ يفترض أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية؛

¹عزازي فريدة، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية وسياسية العدد 01، الجزائر، مارس 2011، ص 214.

²المرجع نفسه، ص 2014.

³نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 34.

✓ غياب تأثير الأسعار (تلعب دورا ثانويا)، حيث يتجه تأثير تغيرات الأسعار النسبية إلى الإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية؛

✓ وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي مثل: الدخل الاستهلاك والاستثمار على معدل الصرف، أي أنها تؤثر على الطلب والعرض النقدي بالتالي على معدل الصرف؛

✓ يفترض أن الأجل الطويل كفيل بتحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي (سوق الصرف)؛

✓ المرونة الكاملة لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة وذلك بافتراض غياب كل أشكال القيود عليها، بالتالي يقارن المتعاملون في سوق الصرف بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية التي تحدد تدفقات رؤوس الأموال؛

✓ يتحدد معدل الفائدة بتلافي قوى العرض والطلب على الأرصدة النقدية وذلك بافتراض عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الفائدة؛

✓ العرض النقدي متغير خارجي تحديده يتم من قبل السلطات النقدية.

ثانيا: صياغة المنهج النقدي

يمكن صياغته في المعادلة الرياضية التالية¹

$$BP=R=B+ BC$$

حيث:

BP: الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

R: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

B: الميزان التجاري.

BC: رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

¹.عزي خليفة: سعر صرف الدينار الجزائري بين التثبيت ونظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة لمسيلة-الجزائر، 2011-2012، ص35.

ان صافي الأرصدة النقدية الدولية يتوقف على الفجوة في سوق النقد المحلي (Md-Ms)، أي على الفجوة بين عرض النقد والطلب عليها، وتوضحه الدالة الآتية: $R=f(Md-MS)$

وبأخذ المنهج النقدي، فإنه يمكن تحديد معادلة ميزان المدفوعات كالاتي¹:

$$Md=Py.....1$$

$$Ms=Dc+IR.....2$$

$$B=Md-MS.....3$$

حيث:

Md: الطلب على النقود.

Ms: العرض على النقود

B: رصيد ميزان المدفوعات

IR: الاحتياطات الدولية.

Dc: الائتمان المحلي ويمثل المكون المحلي في الأساس النقدي.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الدخل القومي.

من المعادلة 3 نجد ان رصيد ميزان المدفوعات يمتد على الفرق بين الطلب على النقود Md والعرض من النقود Ms، ولذلك فان وجود فائض في الطلب على النقد يعني فائض في ميزان المدفوعات، بينما فائض عرض فائض عرض النقد يترجم بعجز في ميزان المدفوعات، وهكذا فان الخلل في ميزان المدفوعات هو انعكاس للخلل بين عرض وطلب النقد.

ومن دراسة مكونات ميزان المدفوعات فان التغير في رصيد ميزان المدفوعات يساوي التغير في الاحتياطات الدولية أي:

¹محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 61 63.

وبافتراض توازن مبدئي في ميزان المدفوعات أي $Ms=Md$ بمعنى $R=0$ ثم نفترض وجود تغير مستقل في الطلب على النقود مع ثبات عرض النقد، فانه سيؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي الى زيادة الاحتياطات الدولية IR أو تدفق الاحتياطات الدولية للداخل، والتي بدورها تؤدي الى زيادة الطلب على النقد ويعود التوازن الى ميزان المدفوعات.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لمنهج النقدي

يمكن ابراز اهم الانتقادات فيمايلي¹:

✓ يقوم هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته ووارداته، ويتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي؛

✓ قدم هذا المنهج تحليل لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف ثابت، على أساس أن معظم الدول كانت قد تبنت عملاتها في ضمن سعر صرف ثابت، الا أن ذلك لا يعني أنه دعا إلى التمسك بهذا النوع من أنظمة الصرف، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأن عملية التمسك بسعر الصرف للوصول الى التقييم الحقيقي للعملة؛

✓ أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزانية الحكومة؛ وذلك راجع لتركيز المنهج النقدي على دور النقود في وحدات التوازن لميزان المدفوعات،

✓ يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة.

المطلب الرابع: طرق معالجة الاختلال في الميزان التجاري

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستحب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن والعودة مرة أخرى إلى التوازن تلقائيا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الألية إنما تقوم

¹قرّيب مبارك، لكفاسي مريم، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر. ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية العدد 02، 2021، ص550.

بالأساس على مبدأ التعديل الأتوماتيكي أو الآلي للاختلال الذي يتحقق دون تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية التصحيح، فهناك أسباب تلقائية لتعديل الاختلال بالميزان التجاري إلى التوازن¹.

أولاً: معالجة الاختلال عن طريق لنظرية الكلاسيكية:

تهتم هذه النظرية بصفة أساسية بتحليل توازن الميزان التجاري دون غيره من حسابات ميزان المدفوعات وعليه يعتبر هذا الإسهام الفكري ناقصاً منذ البداية، وتعتمد كذلك على نظريات النفقات النسبية في التجارة الخارجية ونظرية كمية النقود، وتقوم أيضاً على أساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام لكامل للموارد، وسريان الحرية الاقتصادية، والملكية الخاصة لهذه النشاطات، حرية التجارة، وترى أن حالة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة وقتية تزول بفعل آلية السوق².

ثانياً: معالجة الاختلال عن طريق النظرية الكنزوية:

ظلت الفكرة القائمة بأن النظام الاقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها اختلال التوازن في الميزان التجاري قائمة حتى ثلاثينيات القرن الماضي موازاة مع صدور كتاب "النظرية العامة" ليكنز حيث أنتت برؤية معاصرة لمواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات وبذلك آلية التصحيح من تغيرات الأسعار تغيرات الدخل³.

طبقاً للنظرية الكنزوية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الانفاق العام بفرض ضرائب على المداخل مثلًا، وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود الميزان إلى وضعية التوازن، وينطبق ذلك أيضاً في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعكسة علاوة على ذلك أيضاً تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكنزيين اعتمدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على

¹ حسين عمر، المدخل إلى دراسة الاقتصاد "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص42.

² درفال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص69.

³ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدر للطبع والنشر، عمان، الأردن، 1998، ص112.

حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها توقف ميزان المدفوعات¹.

3- المعالجة عن طريق سعر الصرف:

هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، ويتطلب تطبيقها شرطان: اتخاذ سعر صرف حر، عدم تقيده من قبل السلطات النقدية، ففي حالة العجز في الميزان يكون القطر بحاجة إلى عملات أجنبية وبهذا تقوم بعرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، فزيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في هذه الأسواق، وبهذا سوف يزداد الطلب على منتجات القطر، وتزداد صادراتها مع انخفاض إيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وفي حالة الفائض يحدث العكس².

¹درفال يمينية، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، ص72.

²رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي آخرون، "التمويل الدولي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص60.

خلاصة

الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية في عملية التحليل الاقتصادي للبلدان، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن العوامل الايجابية في الاقتصاد، أما العجز عن مواطن الضعف، ويعتبر الميزان التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

حيث أن ألم يكن الميزان متوازنا فه حتما في وضعية اختلال، وقمنا بتحديد ومعرفة صور هذه الاختلال كذلك المناهج والطرق المستخدمة في تصحيح هذا الاختلال.

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري
الجزائري (2010-2019)**

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري (2010-2019)

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2010-2019)

تمهيد:

عرف سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، متأثراً بعدة عوامل من بينها تقلبات أسعار النفط، حيث عرف سعر صرف الدينار انخفاضا متواصلا منذ 1990، مما قد يؤثر على رصيد الميزان التجاري، وبالتالي الصادرات والواردات، وسنحاول من خلال هذا الفصل تبيان العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري.

المبحث الأول: سياسات سعر الصرف في الجزائر

شهدت قيمة الدينار الجزائري منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، وقد عرف الدينار خطوات تدريجية في انتقاله من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف للفترة 1962-1986:

بعد الاستقلال مباشرة أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي وكانت عملة قابلة للتحويل، ومع الاقتصاد الهش، آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء سنة 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم، وهذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية والتي سميت بالدينار الجزائري في ابريل 1964.

الفرع الأول: نظام الريط بعملة واحدة 1962-1973:

شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:¹

- 1- بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالقانون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انضمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي.
- 2- قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى الرقابة على الصرف "على جميع العمليات مع بقية العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب الرؤوس الأموال، وكان هذا التغيير مصحوبا بعدة إجراءات غرضها مراقبته التجارة الخارجية والحد من الواردات؛
- 3- تم انشاء الوحدة النقدية الجزائرية الدينار الجزائري يوم 10 أبريل 1964 والتي حددت قيمتها آنذاك بـ 180 غ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة الفرنك الفرنسي الجديد بسعر واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي؛
- 4- في سنة 1968 تعرّض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرتة إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة في مخططها التنموي الثلاثي (1967-1969) الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق الإنتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر باتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض، واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري.

¹-رددوري لحسن، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، العدد 1 مارس 2017، ص 126

5- نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي ركز على تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية.

الجدول (1-3) تطور سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي 1964-1973:

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الدينار / الفرنك	1	1	1	1	1.0	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

الفرع الثاني: مرحلة نظام الربط بسلة عملات (1974-1986)

بعد انهيار نظام بروتن وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي، وأصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة إلى سلة عملات مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين تتكوّن من 14 عملة كان الدولار الأكثر ترجيحاً من بين العملات مما سمح للجزائر بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك¹.

يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على أساس الخطوات التالية:²

✓ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي،

✓ حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها بسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي،

✓ حساب سعر صرف اليوم للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري،

وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتطابقة.

¹-سمير أمين يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 2011، 9، ص65.

²-لحو موسى بوخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسات النقدية، مكتبة حسن، لبنان، 2010

الجدول (3-2): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (1979-1986)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الدولار / الدينار	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.7

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

المطلب الثاني: مرحلة نظام التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1987-1994)

بعد أزمة 1986 التي هزت الاقتصاد الجزائري قامت الجزائر بسياسة تنشيط لسعر الصرف، فقامت بتخفيض قيمة السلة بـ 31% بين عامي 1986 و 1988 كما طرأ على نظام التغيير بالسلة تعديل بسيط في طريقة حساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وذلك تمهيد للسياسة التسيير الديناميكي لسعر الصرف التي شرع في تطبيقه 1987¹.

الفرع الأول: الانخفاض التدريجي (نهاية سنة 1987 إلى أكتوبر 1993)²:

قامت هذه المرحلة في تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، وخلال هذه المرحلة بالذات انتقل معدل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار الواحد في نهاية 1987 إلى 10.478 دينار لدولار نهاية كانون الأول/ديسمبر 1990 و 15.889 دج/دولار نهاية كانون الثاني/يناير 1991 ثم 16.595 دج/دولار نهاية فبراير من نهاية فبراير من نفس السنة ليستقر في حوالي 17.8 دج/دولار نهاية آذار/مارس 1991، أي أن قيمة الدينار انخفضت في مدة ثلاثة أشهر بـ 70 هذا دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية، إلا أن التخفيض الصريح في بداية سبتمبر 1991 بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5% دج/دولار، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة.

أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كتن عبئا ثقيلا على الشركات وأيضاً المستهلكين، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري

¹-عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد، الجزائر، 2017، ص ص 180-181.

²سمير أمين يحي، لتعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مرجع سبق ذكره، ص ص 65 66.

للعملات الرسمية، وذلك بتثبيت سعر المصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 بـ 23 دينار/دولار تقريبا ومعادلته السوق الموازي للعملات سنة 1993.

المطلب الثالث: مرحلة نظام التعويم المدار 1994-2019

منذ سنة 1995 ثم تبني ترتيبات التعويم المدار للدينار الجزائري، وعليه فقد كانت هذه المحطة مفصلية للتحويل الفعلي للدينار وتحديد سعر صرف وفق قوانين العرض والطلب¹.

الفرع الأول: فترة جلسات التثبيت 1994-1995

تضم هذه الجلسات ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف البنك المركزي، وكانت تقام أسبوعيا ثم أصبحت تقام بشكل يومي، وفيها يتحدد سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الأجنبية بناء على العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة، حيث يقوم البنك المركزي عند افتتاح كل جلسة بالإعلان عن سعر صرف سقفي (يساوي في العادة سعر الإقفال للجلسة السابقة) والمبالغ المعروضة من طرف البنوك تتحدد وفق الأهداف المرتبطة بسعر الصرف، ويتم تعديل سعر الصرف بصورة تدريجية عن طريق التقاء عرض العملات الأجنبية من طرف البنك المركزي والطلب عليها من طرف البنوك التجارية، ويسري هذا السعر التوازني على جميع المعاملات اليومية².

الفرع الثاني: فترة تبني سوق الصرف ما بين البنوك (1995-2019)

ومن أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا، وعلى إثر ذلك ألغى النظام جلسات تحديد سعر الصرف الأجنبي في بنك الجزائر وهو ما ترتب عنه إنشاء سوق بينية للنقد الأجنبي في نهاية سنة 1995، وهي سوق يتدخل فيها يوميا جميع المتعاملين من بنوك ومؤسسات مالية مختلفة بغرض تبادل العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الدينار بشكل آلي وتبعا لظروف العرض والطلب³.

¹بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصادات إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، 2004، ص188.

²الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص ص 224-225.

³بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص188.

الجدول (3-3): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (1995-2019)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	47,66	54,7	57,7	58,7	66,5	75,2	77,2	79,6	77,3	72,0	73,27	72,646
نسبة التدهور	/	0.00	0.05	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.26	+0.008
التحسن		1	1	1	1	1	02	03	-09	-06		
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018	2019
سعر الصرف	69,29	64,5	72,6	74,3	72,9	77,5	79,3	80,5	100,	110,	116,6	119,36
نسبة التدهور		0.00	0.00	0.35	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.000	0.0002
التحسن		06	1	-01	06	02	01	01	2	01	5	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر 2000-2005-2015

النشرات الثلاثية لسنة 2018-2019

من خلال الجدول نلاحظ تدهور في قيمة الدينار الجزائري، إذ سجلت سنة 1996 (54.745 دينار/دولار) بنسبة تدهور 0.001 مقابل: 47.662 دينار/دولار، ليستمر في الانخفاض إلى أن يسجل أول تحسن له خلال فترة سنة 2003، بنسبة تحسن 0.0009، يسجل المرة الثانية تحسن خلال السنوات 2007، 2006، 2008 بنسب التحسن على التوالي: 0.08، 0.06، 0.0006، ثم يعود مرة ثانية للانخفاض يسجل أدنى قيمة لسعر الصرف سنة 2019 بقيمة 119.3 دينار/دولار، بنسبة تدهور 0.0002.

المبحث الثاني: الميزان التجاري الجزائري (2010-2019)

من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري أي تقديم مختلف التطورات التي عرفتها كل من الصادرات والواردات الجزائرية، إضافة إلى التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

المطلب الأول: الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019:

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

الجدول (3-4): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019 الوحدة: مليون دولار أمريكي

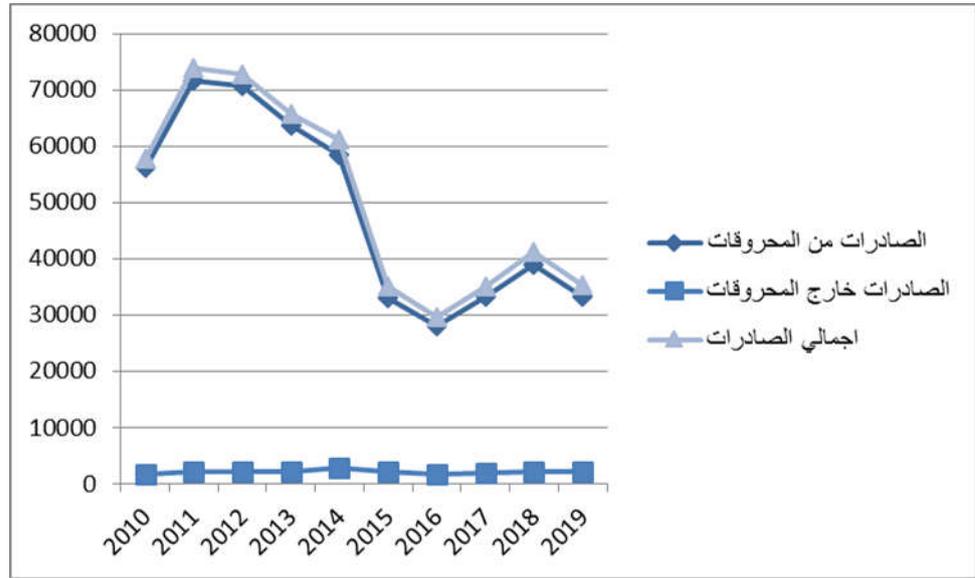
السنوات	الصادرات المحروقات		خارج		الصادرات من المحروقات		سعر النفط (دولار)	إجمالي الصادرات	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		القيمة	%
2010	1619	2,80	56143	97,20	80,15	100	57762	100	
2011	2140	2,90	71662	97,10	112,94	100	73802	100	
2012	2048	2,82	70571	96,18	111,04	100	72620	100	
2013	2161	3,28	63662	95,42	109,97	100	65823	100	
2014	2810	4,59	58362	95,41	100,23	100	61172	100	
2015	2057	5,85	33081	94,15	53,06	100	35138	100	
2016	1781	6,00	27917	94,00	45	100	29698	100	
2017	1930	5,49	33203	94,51	53,01	100	35132	100	
2018	2216	5,39	38938	94,61	71,5	100	41154	100	
2019	22068	5,91	33168	94,09	64,49	100	35236	100	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2000-2005-2015

النشرات الثلاثية لبنك الجزائر 2018-2019

يمكن ترجمة الجدول السابق إلى الشكل الموالي:

الشكل (3-1) تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-4)

نلاحظ من خلال تحليل الجدول (3-4) والشكل (3-1) أن الصادرات الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بنسبة 97% من اجمالي الصادرات خلال الفترة من 2010 إلى 2019، وهي نسبة تؤكد على استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وخضوع الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعاره، فمن الواضح أن نسبة الصادرات من المحروقات تراوحت ما بين 94% و 97%، إذ انتقلت من 56143 مليون دولار سنة 2010 لتبلغ 71662 مليون دولار سنة 2011 وذلك بنسبة 97,10% وهي أعلى نسبة سجلت لسيطرة المحروقات على الصادرات في فترة الدراسة، في المقابل فأدنى نسبة سجلت بلغت 94,10% وذلك سنة 2016 بقيمة قدرت ب 27917 مليون دولار، ومن الملاحظ أن عائدات الصادرات تختلف أرقامها كثيرا في سنوات متقاربة، فمن 70571 مليون دولار سنة 2012 إلى 27917 مليون دولار سنة 2016 وذلك راجع للطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي كانت تقدر ب 111,04 دولار أمريكي و 45 دولار أمريكي على التوالي

كما نلاحظ أن التذبذب في حصيلة الصادرات وعدم استقرارها نتيجة لانخفاض أسعار النفط الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم الصادرات الإجمالية.

ما يمكن قوله عن مثل هذه الاقتصاديات الريعية المعتمدة في صادراتها على منتج واحد أنها اقتصاديات ضعيفة تتأثر بأي تغير في أسعار هذا المنتج وهو ما يتضح لنا في المنحنى البياني للصادرات الجزائرية والتقلبات الحادة التي شهدتها في فترة قصيرة (2010-2019)

من جهة ثانية نجد أن الصادرات خارج المحروقات قدرت نسبتها من إجمالي الصادرات بحوالي 3% خلال نفس الفترة، وهي نسبة ضئيلة جدا وتعكس خلل كبير في الهيكل السلعي للصادرات، حيث سجلت سنة 2012 نسبة قدرها 2,82% من إجمالي الصادرات لتتطور وتصل سنة 2016 إلى 6% من إجمالي الصادرات إلا أن هذه الزيادة ليست نتيجة زيادة الصادرات خارج المحروقات بل هي راجعة لانخفاض أسعار البترول التي أثرت على إجمالي الصادرات، منه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية

وخلاصة القول أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، فالاقتصاد الجزائري قائم في مجال التصدير على قطاع واحد هو المحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني هش، أضف على ذلك أن مبيعات المحروقات تسعّر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، حيث تعكس هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 97% طيلة فترة الدراسة، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف المعاملات الخارجية.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

سنقوم بتحليل التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-5): يمثل التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) الوحدة:

مليون دولار

السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف المصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	السنوات	
						البيان	القيمة
33	27	0	1089	165	305	2010	القيمة
0.022	0,05	0	1.89	0,29	0,53		%
18	36	0	1495	162	357	2011	القيمة
0.02	0,05	0	2.03	0,22	0,48		%
18	30	0	1519	167	314	2012	القيمة
0.02	0.04	0	2.09	0,23	0,43		%
18	25	0	1668	108	402	2013	القيمة

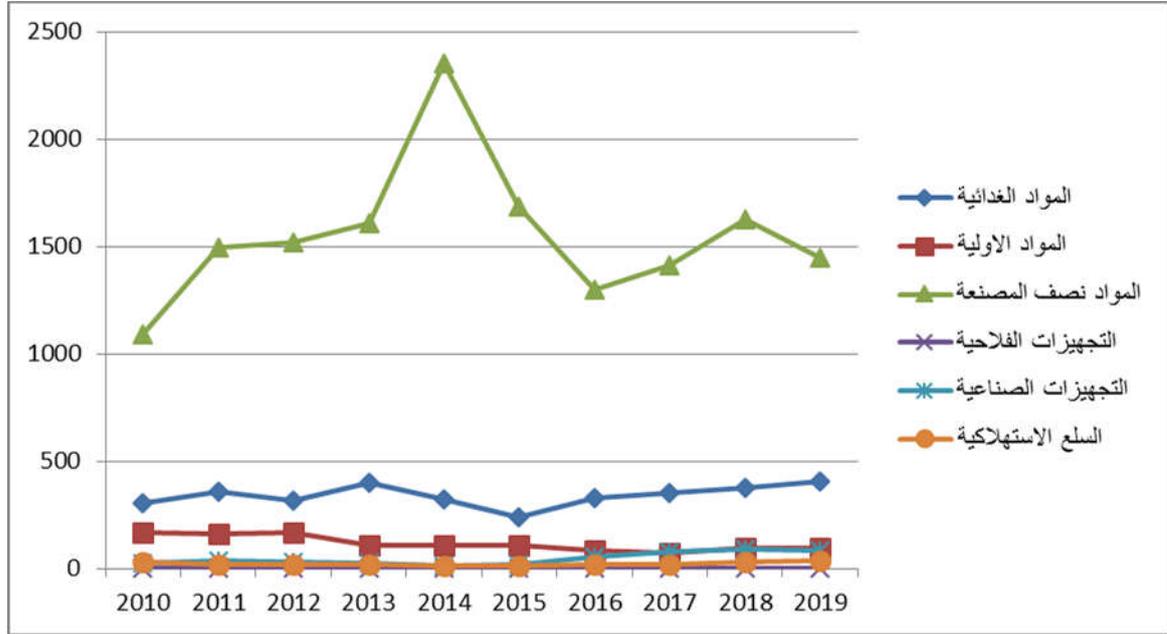
0.03	0.04	0	2.44	0,16	0,61	%	
10	15	2	2350	110	323	القيمة	2014
0.02	0.02	0.003	3.84	0,18	0,53	%	
11	17	0	1685	105	239	القيمة	2015
0.03	0.05	0	4.80	0,30	0,68	%	
18	53	0	1299	84	327	القيمة	2016
0.06	0.18	0	4.37	0,28	1,10	%	
20	78	0	1410	73	349	القيمة	2017
0.06	0.22	0	4.01	0,21	0,99	%	
33	90	0	1626	93	373	القيمة	2018
0.08	0.22	0	3.96	0,23	0,91	%	
36	83	0	1445	96	408	القيمة	2019
0.10	0.24	0	4.13	0,27	1,17	%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

نشرات الثلاثية لبك الجزائر 2018-2019

يمكن ترجمة الجدول السابق إلى الشكل الموالي:

الشكل (3-2): تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-5)

سنقوم بتحليل كل مجموعة سلعية من الصادرات على حدى، وذلك حسب حجم مساهمتها في الصادرات

من الأكثر مساهمة إلى الأقل كالتالي:

أ-المواد نصف المصنعة: هي المواد التي يتم انتاجها صناعيا لكنها تستعمل كمواد أولية لصناعات أخرى، وهي تمثل المرتبة الأولى نلاحظ أن هذه المجموعة قد شهدت انتعاشا مستمرا، في قيمتها حيث انتقلت 1089 مليون دولار سنة 2010 إلى 1519 مليون دولار سنة 2012 واستمرت حصيلتها في الارتفاع إلى أن تصل إلى 2350 مليون دولار سنة 2014، وتراجعت عام 2019 لتصل قيمتها إلى 1445 مليون دولار أمريكي وما يمكن ملاحظته أنه ومع مساهماتها الضعيفة في الصادرات هذا ما يجعلها تعاني مباشرة من التقلبات في الأسعار فقيمة صادراتها ترتفع بارتفاع أسعار وهو أمر يمكن تجنبه أن كانت المنتجات أكثر تنوعا.

ب-المواد الأولية: هي المواد الخام التي تنتج في الصناعات الاستخراجية والتي تصدر مباشرة لدولة أخرى لتستخدمها في صناعاتها، وهي تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات كما هو ملاحظ في الجدول (3-5)، حيث نلاحظ قيم الصادرات من المواد الأولية إذ سجلت 73 مليون دولار سنة 2017 وهي أدنى قيمة سجلت أثناء هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع طفيف إذ سجلت 96 مليون دولار سنة 2019 .

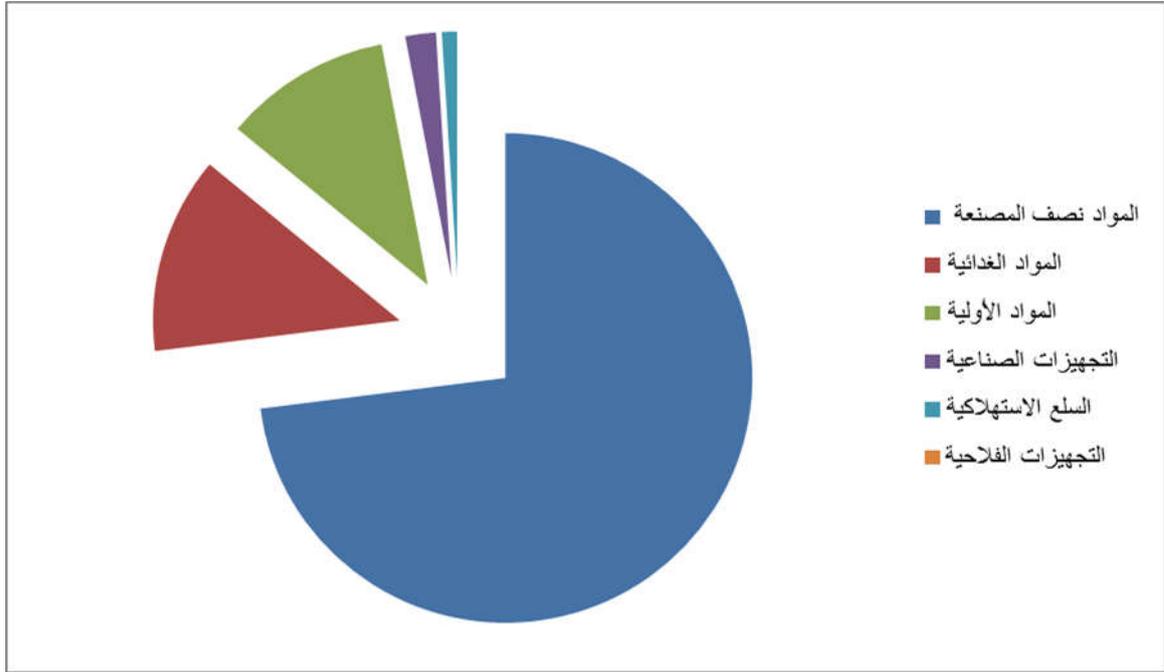
ج-المواد الغذائية: تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات ففي بداية فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها سجلت 305 مليون دولار سنة 2010 لتتحافظ على نفس الوتيرة في الأداء فيما يخص الصادرات الغذائية بقيم متفاوتة كان أكبرها سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار وأقل قيمة سنة 2015 بقيمة 239 مليون دولار، استمرت على نفس الوتيرة بين ارتفاع وانخفاض حتى سنة 2019 بقيمة 408 مليون دولار أمريكي.

د-التجهيزات الصناعية: كغيرها من المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات فقيم صادراتها منخفض جدا، حيث لم يتجاوز عتبة 100 مليون دولار في كل سنوات الدراسة ومع ذلك فهي تحتل، المرتبة الرابعة في صادرات الجزائر خارج المحروقات وإن ذل هذا على شيء فيدل على ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري في المجال الصناعي خصوصا، حيث تراوحت قيم صادرات التجهيزات الصناعية بين أدنى قيمة والتي سجلت سنة 2014 وقدرت بـ15 مليون وأعلى قيمة والتي سجلت سنة 2019، والتي قدرت بـ83 مليون دولار بنسبة 0,24% من إجمالي الصادرات لنفس السنة وهذه السنة تعكس الواقع المرير الذي يعيشه القطاع الصناعي في الجزائر رغم المحاولات المستمرة للدولة في تطويره، لتتراوح قيم باقي السنوات في نفس المجال بين ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى.

هـ-السلع الاستهلاكية: تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تكون مهملة، حيث لم تتجاوز عتبة 50 مليون دولار وظلت تتراوح بين أعلى قيمة وهي تلك المسجلة سنة 2019 والمقدرة بـ36 مليون دولار أمريكي، وبين أدنى قيمة لها هي تلك المسجلة سنة 2014 والتي قدرت بـ10 مليون دولار وذلك طيلة فترة الدراسة.

و-التجهيزات الفلاحية: تأتي التجهيزات الفلاحية في المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات، فكانت قيمها شبه معدومة في إجمالي الصادرات إذ سجلت سنة 2014 قيمة قدرها 2 مليون دولار بنسبة 0,003% أي نسبة تكاد تكون معدومة، أي أن الجزائر لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية .

الشكل (3-3): هيكل التركيب النسبي للصادرات خارج المحروقات (2010-2019)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-5)

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي تمتد إلى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول (3-6) التوزيع الجغرافي للصادرات خلال (2010-2019)

الدول الافريقية الآخري	دول المغرب العربي	الدول العربية	آسيا	أمريكا الجنوبية	الدول الاوروبية الآخري	منطقة التعاون التنمية الاقتصادية	الاتحاد الاوروبي	
97	1281	694	4081	2620	10	20278	28009	2010
146	1586	810	5168	4270	102	24059	37307	2011
62	2073	958	4683	4228	36	20029	39797	2012
91	2639	797	4697	3211	522	12210	41277	2013
110	3065	648	5060	3183	98	1044	40378	2014

84	1319	439	1733	1131	30	4134	19930	2015
51	1173	416	2197	1943	80	6945	17221	2016
102	1268	749	3321	2473	63	6496	20291	2017
81	2209	582	1141	3089	31	6127	16010	2018
441	2347	314	1178	2515	45	3753	15542	2019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز للإعلام الاحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

www.trademap.org

من خلال الجدول (3-6) يتضح لنا أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

• **دول الاتحاد الأوروبي:** تعتبر كسوق لتفريغ السلع الجزائرية خلال الفترة (2010-2019) ومن أهم شركاء الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي إيطاليا ثم اسبانيا وفرنسا. سجلت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة 41277 مليون دولار مقارنة بسنة 2010 حيث سجلت ما قيمته 28009 مليون دولار وسبب هذه الزيادة ارتفاع اسعار المحروقات مع زيادة الطلب عليها من طرف دول الاتحاد الاوروبي، ثم تتخفف لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2019 بقيمة 155212 ذلك بسبب انخفاض اسعار البترول.

• **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** حيث تعد الو م أ من اهم شركاء الجزائر خلال الفترة (2010-2019) في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فاحتلت المرتبة الثامنة من حيث امتصاصها للصادرات حيث عرفت تذبذب في القيم المسجلة، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بقيمة 24059 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول لتعاود الانخفاض حتى سنة 2019 وتسجل بقيمة 3353 مليون دولار.

• **الدول الآسيوية:** احتلت المرتبة الثالثة من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية ومن أهم شركاء الجزائر من الدول الآسيوية سنغافورة والهند حيث سجلت تذبذب في قيمتها وسجلت 2010 ما قيمته 4081 مليون دولار لتسجل 2019 ما قيمته 1178 مليون دولار.

• **دول أمريكا الجنوبية:** ومن أهم شركاء الجزائر من دول أمريكا الجنوبية البرازيل حيث احتلت المرتبة الرابعة من حيث امتصاصها لصادرات الجزائر، حيث بلغت صادراتها سنة 2019 ما قيمته 2515 مليون دولار.

• **دول المغرب العربي:** أهم شركاء الجزائر من دول المغرب العربي تونس، وبلغت صادراتها نحوها سنة 2019 ما قيمته 2347 مليون دولار.

• **الدول العربية الأخرى:** سجلت صادرات مع قيم بسيطة مقارنة مع الدول الأخرى، حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة 958 مليون دولار سنة 2012.

• **دول أفريقيا:** تسجل صادرات الجزائر مع دول أفريقيا نسب قليلة جدا حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2019 قيمته 441 مليون دولار.

• **دول أوروبية أخرى:** هي الأخرى سجلت صادراتها من الجزائر نسب محدودة حيث لم تتجاوز 200 مليون دولار وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 ما قيمته 102 مليون دولار.

المطلب الثاني: الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

سنقوم بتحليل الواردات والتطور السلعي لكل السلع المستوردة إضافة إلى التوزيع الجغرافي لها وهذا خلال الفترة (2010-2019)

الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

سنقوم بتحليل الواردات خلال فترة الدراسة بالاستعانة بالجدول التالي:

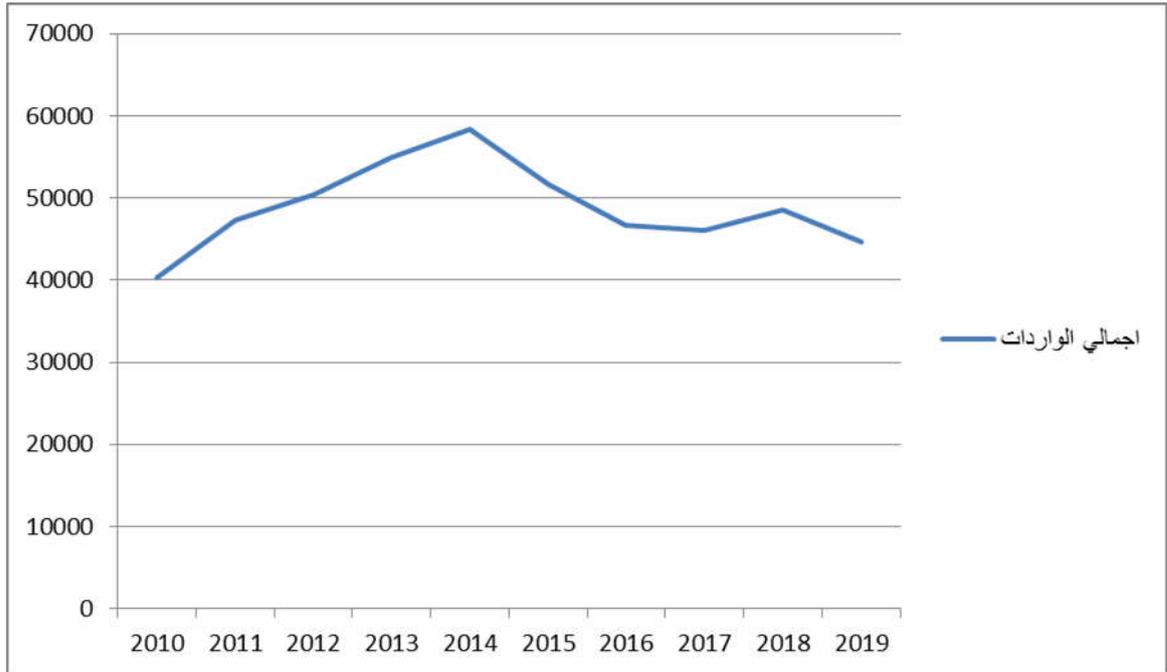
الجدول (3-7): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019) مليون دولار امريكي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الواردات	40212	47300	50376	54903	58330	51646	46727	46059	48573	44632

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

النشرات الثلاثية لبنك الجزائر 2018-2019

الشكل (3-4) تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-7)

من خلال الجدول (3-7) والمنحنى (3-4) نلاحظ أن الواردات الجزائرية تميزت بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى حيث بلغت ما قيمته 40212 مليون دولار سنة 2010 لتسجل ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2014 حيث سجلت ما قيمته 58330 مليون دولار، ويعتبر السبب في هذا الارتفاع المتواصل في الواردات لاتباع الجزائر للسياسة المالية التوسعية بسبب البجوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر حيث كانت أسعار مرتفعة للمحروقات، وبسبب الانخفاض الحاصل في اسعار البترول واتباع الجزائر لبعض السياسات التقشفية المتمثلة في ترشيد الانفاق والعمل على الحد من الواردات انخفضت هذه الاخيرة لتصل سنة 2019 إلى 44632 مليون دولار.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة (2010-2019)

الجدول (3-8): يمثل التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019) الوحدة: مليون دولار

السلع الاستهلاكية غير الغذائية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد المصنعة	المواد الأولية	الطاقة	المواد الغذائية		
5987	15573	330	9944	1406	945	6027	القيمة	2010
14.89	38.73	0.82	24.73	3.50	2.35	14.99	%	
7944	15951	229	10431	1776	116	9805	القيمة	2011
16.79	3372	0.43	28.05	3.75	2.46	20.73	%	
9997	13604	329	10629	1839	995	9023	القيمة	2012
19.84	27.00	0.62	21.10	3.65	9.84	17.91	%	
12205	15745	449	10810	1766	435	9572	القيمة	2013
22.23	28.68	0.82	19.69	3.22	7.93	17.43	%	
102.87	18906	657	12740	1884	285	11005	القيمة	2014
17.64	32.41	1.13	21.84	3.23	4.89	18.87	%	
9773	16593	579	11512	1508	235	9329	القيمة	2015
18.92	32.13	1.12	22.29	2.92	4.55	18.06	%	
8275	15394	501	11482	1559	129	8224	القيمة	2016
17.71	32.94	1.07	24.57	3.34	2.76	17.60	%	
8513	13992	611	10985	1528	199	8438	القيمة	2017
18.48	30.37	1.33	23.85	3.32	4.32	18.32	%	
9312	12824	537	10468	1814	977	8199	القيمة	2018
19.17	26.40	1.11	21.55	3.73	2.01	16.88	%	

7934	10845	437	9840	1921	136 9	7694	القيمة	2019
17.78	24.30	0.98	22.05	4.30	3.07	17.24	%	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر و النشرات الثلاثية لسنة 2019.

سنقوم بتحليل كل مجموعة سلعية من الواردات حسب الترتيب التالي:

• **التجهيزات الصناعية:** هي السلع التي تحتل المرتبة الأولى في الواردات السلعية الجزائرية حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 18906 مليون دولار وكانت في تذبذب حتى سجلت أدنى قيمة لها نسبة 2019، وهذا راجع في الأساس إلى الضعف الكبير في الصناعات المحلية الجزائرية مما اضطررت إلى استيراد الحاجيات من هذه السلع، ولم تتخفف الواردات الصناعية في السنوات التي شهدت تدهور كبير في اسعار البترول رغم تبني الحكومة الجزائرية لسياسة تشجيع المنتج المحلي وإيقافها للاستيراد كمنع استيراد السيارات.

• **المواد الغذائية:** تأتي في المرتبة الثانية كأكثر السلع استيرادا حيث أن الجزائر رغم وقوعها في منطقة مناخية جيدة وتوفرها على مساحات كبيرة للزراعة ورغم تشجيع الحكومة للقطاع الزراعي منذ الاستقلال إلا أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث كانت أعلى قيمة 2014 بقيمة 11005 مليون دولار ثم انخفضت هذه القيمة في السنوات الموالية حتى سجلت سنة 2014 بقيمة 11005 مليون دولار ثم انخفضت هذه القيمة في السنوات الموالية حتى سجلت سنة 2019 قيمة 7694 مليون دولار، كان سبب هذا الانخفاض هو اعتماد الجزائر في سياستها النقشافية على تشجيع الانتاج المحلي.

• **المواد نصف المصنعة:** تأتي في الرتبة الثالثة كأكثر السلع استيرادا إذ أنها تستورد بكميات كبيرة، حيث شهدت ارتفاع متتاليا من سنة 2010 إلى غاية 2014 بقيمة 9944 و 12740 مليون دولار على التوالي، وانخفضت في السنوات الموالية تبعا لانخفاض أسعار البترول من 13992 إلى 10845 مليون دولار بين سنتي 2017 و 2019 على التوالي.

• **السلع الاستهلاكية غير الغذائية:** تأتي هذه السلع في المرتبة الرابعة كأكثر السلع استيرادا، حيث تسجل ارتفاع متتاليا تصل سنة 2013 بقيمة 12205 مليون مقارنة 2010 سجلت 5987 مليون دولار،

لتنخفض في السنوات المالية حتى سجل أدنى قيمة قدرت ب 7934 مليون دولار سنة 2019 وذلك بسبب السياسة المالية التقشفية التي اعتمدها الجزائر.

• **المواد الأولية:** الاستيراد في المواد الأولية ضعيف والسبب في ذلك هو توفر الجزائر على ثروات طبيعية كبيرة جعلها في غنى عن استيرادها، حيث أن قيمتها شهدت تزايد من سنة لأخرى ففي سنة 2010 كانت بقيمة 14,06 دولار ووصلت ل 1884 مليون دولار، وتستمر في التزايد إلى أن تصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 بقيمة 1921 مليون دولار.

• **الطاقة:** تتوفر الجزائر إضافة إلى الطاقات غير المتجددة الطاقات المتجددة، حيث نلاحظ أنها سجلت نسب ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 5% في أغلب السنوات وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2012 بقيمة 9,84% وذلك راجع لاعتماد الجزائر على سياسة مالية توسعية.

• **التجهيزات الفلاحية:** إن نسب استيراد التجهيزات الفلاحية كانت ضعيفة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 611 مليون دولار سنة 2017 وأدنى قيمة 229 مليون دولار سنة 2011.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

تعتمد الجزائر في استيراد منتجاتها على مجموعة من الدول نسبها في الجدول المالي:

الجدول (3-9): يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019) الوحدة: مليون دولار

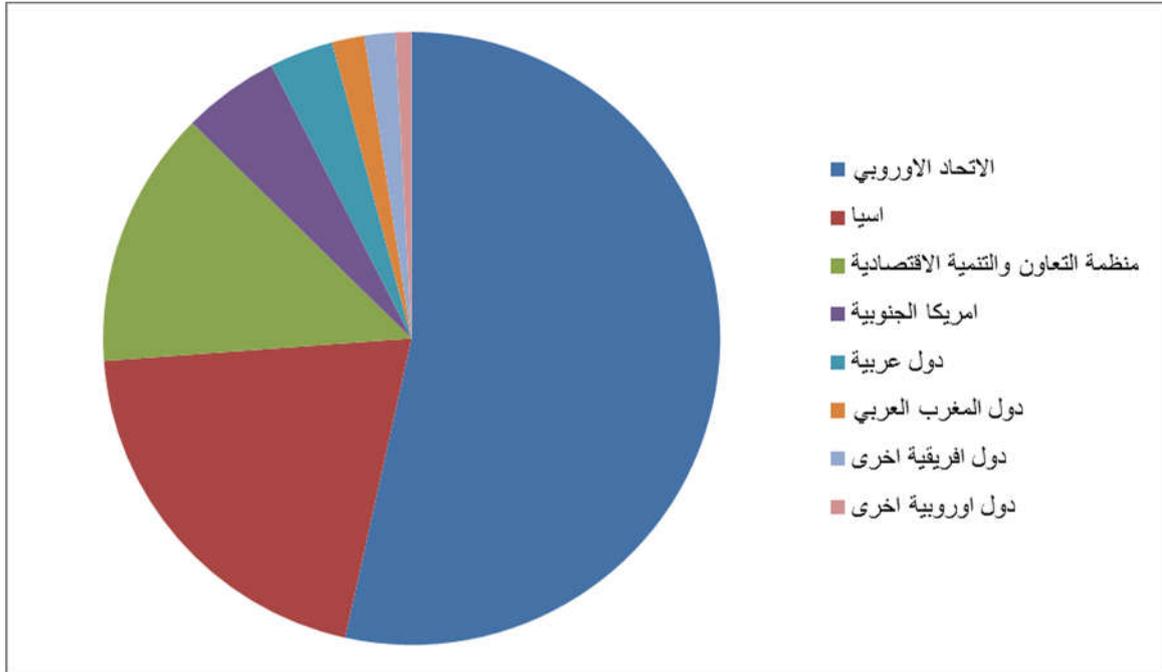
2010	الاتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	دول عربية	دول المغرب العربي	دول افريقية أخرى
20704	6519	388	2380	8280	1262	544	544	
24616	6219	579	3931	8873	1760	691	691	
26333	6160	1619	3590	9538	1555	807	807	
28724	6695	1213	3466	10623	2414	1029	1029	
29684	8436	886	3815	12916	1962	738	738	
34425	7353	1120	2818	11830	1912	624	350	
32155	8576	1195	1203	9630	1214	2978	918	
18761	7197	1107	1611	7970	1165	2456	807	

638	1872	1255	8614	1937	1090	8460	20540	2018
456	555	1164	9728	1689	1111	7510	17202	2019

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع المديرية العامة للجمارك

www.trademap.org

الشكل (3-5) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في (2010-2019)



من خلال الجدول (3-9) والشكل (3-5) نلاحظ أن الدول المصدرة للجزائر ترتب كما يلي:

- الاتحاد الأوروبي: وهي أكثر الدول التي تستورد منها الجزائر نسبة 63%، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 34425 مليون دولار.
- آسيا: وهي تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول التي تستورد منها الجزائر بـ 24%.

- دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تحتل المرتبة الثالثة من الدول التي تستورد منها الجزائر 16% حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 ما قيمته 8576 مليون دولار.
- ثم تليها كل من أمريكا الجنوبية، دول عربية، دول أوروبية أخرى ودول المغرب العربي ودول افريقية أخرى بنسب منخفضة كالتالي 6,65%، 3,94%، 2,60%، 1,97%، 1,75%.

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري 2010-2019

سنحاول تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 2010-2019 بالاستعانة بالجدول التالي:

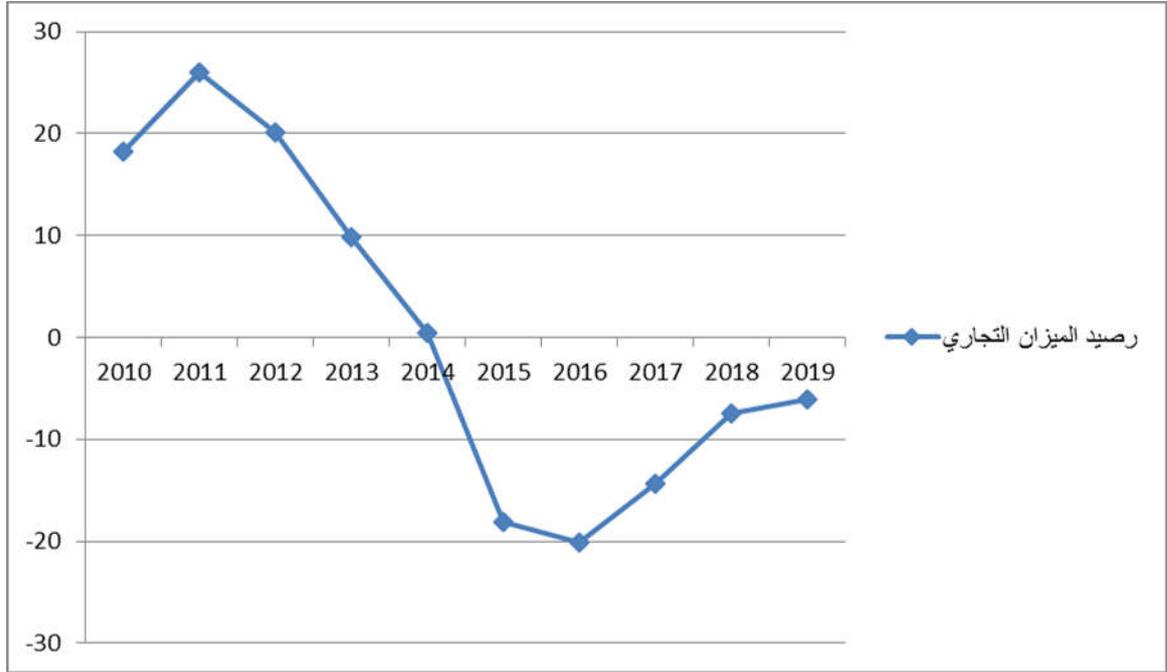
الجدول (3-10): يمثل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2019) بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الميزان التجاري	8.2	25.96	20.16	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41	-7.46	-6.11

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائر

النشرات الثلاثية لبنك الجزائر 2018-2019

الشكل (3-6) تطور صيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019 بملايير الدولارات الأمريكية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-10)

من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات، بالإضافة إلى الجدول (3-10) والشكل (3-6) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض في الفترات التي ارتفعت فيها الصادرات أي الفترات التي سجلت ارتفاع في أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية، حيث نلاحظ أنه سجل أعلى فائض سنة 2012 برصيد قدره 25,96 مليار دولار ثم يبدأ في الانخفاض إلى تسجيل عجز سنة 2015 برصيد قدره 18,08 مليار دولار ليستمر العجز حتى سنة 2019 لتسجل رصيد قدره 6.11- مليار دولار.

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2010-2019)

تطرقنا في المبحثين السابقين إلى كل من مسار تطور أسعار الصرف ووضعية الميزان التجاري في الجزائر، خلال تناول كل من الصادرات والواردات على حدا خلال فترة الدراسة، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر صرف العملة الوطنية على كل من الصادرات والواردات، لنختتم في الأخير بمدى فعالية سعر الصرف في معالجة إختلالات الميزان التجاري.

المطلب الأول: أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

سنقوم من خلال الجدول بتوضيح أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الصادرات الجزائرية خلال الفترة

(2010-2019) كالتالي:

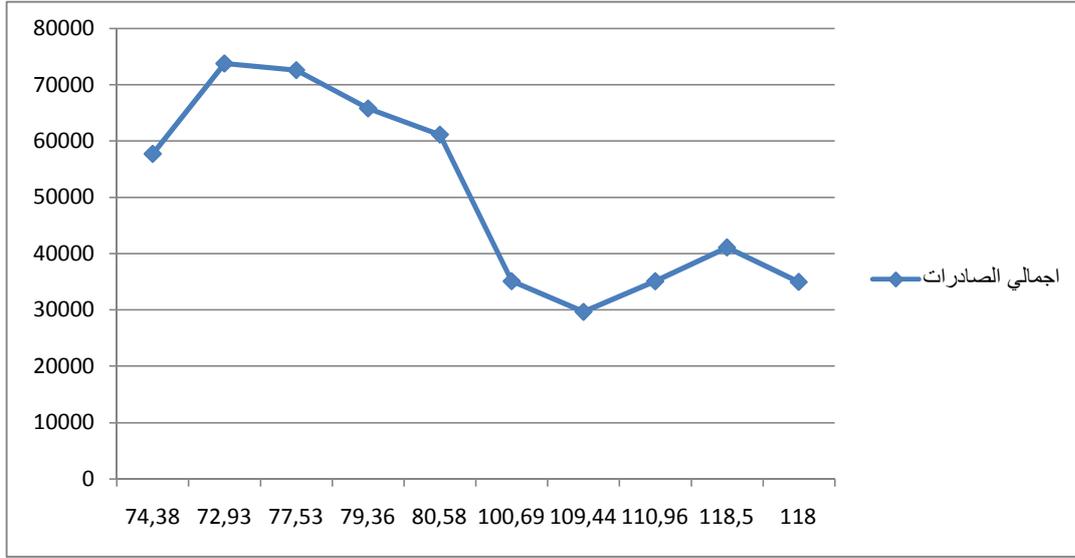
الجدول (3-11) تطور سعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

السنة	الصادرات من المحروقات مليون دولار	اجمالي الصادرات مليون دولار	سعر الصرف الدينار/الدولار
2010	56143	57762	74.38
2011	71662	73802	72.93
2012	70571	72620	77.53
2013	63662	65823	79.36
2014	58362	61172	80.58
2015	33081	35138	100.69
2016	27917	29698	109.44
2017	33203	35132	110.50
2018	2216	41113	118.5
2019	2068	34994	118

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

النشرات الثلاثية لبك الجزائر 2018-2019

الشكل (3-7): تطور تغيرات أسعار الصرف واجمالي الصادرات خلال الفترة 2010-2019



حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-7) بأن التخفيض التي قامت به الجزائر لم يستطع تحقيق الغاية المرجوة منه، وذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات تتأثر بغير أسعار البترول أكثر منه أسعار الصرف، حيث نلاحظ أنها سجلت سنة 2011 بقيمة 73802 مليون دولار مقابل 57762 سنة 2010 وذلك بسبب تزايد أسعار البترول في سنة 2011 ثم تسجل انخفاض مستمر إلى أن تصل سنة 2019 لنسجل 34994 مليون دولار وهي أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول ومن جهة أخرى نلاحظ انخفاض في سعر الصرف خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2010 74,38 ثم انخفض بشكل كبير بسعر صرف الدينار وذلك لاعتمادها بشكل كبير على الصادرات من المحروقات حيث أسعار البترول مقومة بالدولار.

المطلب الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية

سنقوم بتحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (3-12): تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

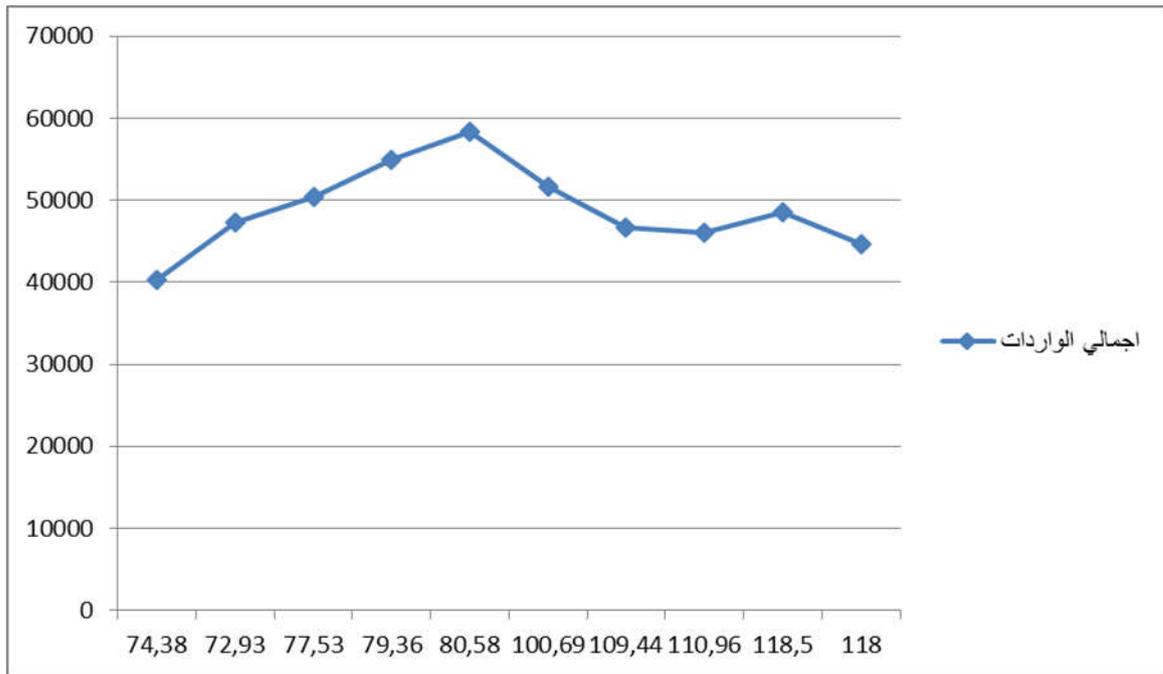
السنة	إجمالي الواردات (مليون دولار)	سعر الصرف
2010	40212	74.38
2011	47300	72.93

77.53	54903	2012
79.36	58330	2012
80.58	51646	2014
100.69	45727	2015
109.44	46059	2016
110.96	48573	2017
1185	48573	2018
118	44632	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

النشرات الثلاثية لبنك الجزائر 2018-2019

الشكل (3-8): تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-12)

نلاحظ من خلال الجدول (3-12) أن الواردات الجزائرية عرفت تزايد مستمر خلال الفترة لتسجل 58330 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها مقارنة سنة 2010 حيث سجلت 40,212 مليون دولار ومن جهة أخرى نلاحظ انخفاض في قيمة الدينار من 74,38 دينار/دولار سنة 2010 إلى 80,58 دينار/دولار وهذا ما يؤكد

تابعية الاقتصاد للخارج، وانطلاقاً من سنة 2014 نلاحظ تراجع مستمر في قيمة الواردات، يقابله انخفاض في قيمة الدولار، حيث سجلت الواردات 44632 مليون دولار وفي المقابل انخفاض سعر الصرف حيث سجل 118 دينار/الدولار خلال نفس السنة 2019، ومن المعلوم أن هذا الانخفاض في قيمة الواردات ليس سبب انخفاض قيمة العملة وإنما راجع لسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، والاجراءات المتشددة التي فرضتها على التجارة الخارجية قصد التحكم في الواردات.

المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (2010-2019)

سنحاول تحليل أثر تقلبات التغير في أسعار الصرف بالاستعانة بالجدول التالي:

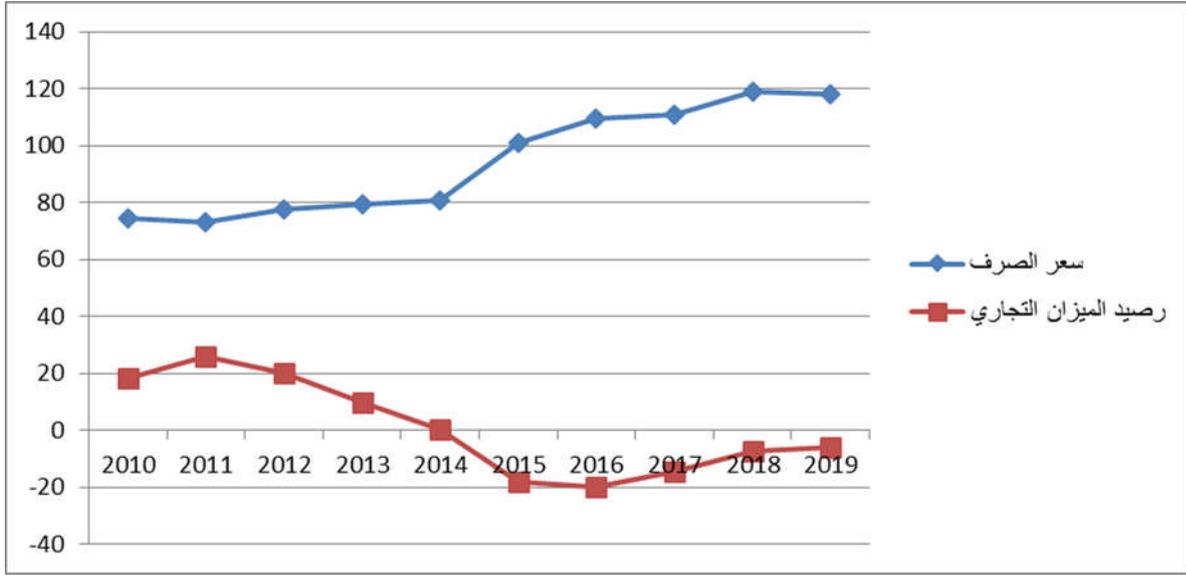
الجدول (3-13): تطور رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (2010-2019)

السنة	رصيد الميزان التجاري	سعر الصرف دينار/دولار
2010	18.2	74.385
2011	25.96	72.93
2012	20.16	77.53
2013	9.88	79.36
2014	0.45	80.58
2015	-18.08	100.69
2016	-20.12	109.44
2017	-14.41	110.96
2018	-7.46	118.5
2019	-6.11	118

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

النشرات الثلاثية لبنك الجزائر 2018-2019

الشكل (3-9): أثر التغيرات في سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بالجدول (3-15)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل تذبذب في رصيد الميزان التجاري، حيث حقق أقل فائض سنة 2014 برصيد قدره 0.45 مليا دولار مقارنة بسنة 2010 حقق رصيد قدر 18.20 مليار دولار، ليسجل عجز برصيد انطلاقا من سنة 2015 برصيد قدره -18.08 مليار دولار، إلا أن سجل عجز قدره -6.11 مليار دولار سنة 2019، وذلك راجع لتراجع أسعار البترول، على الرغم من اعتماد الحكومة على سياسة تخفيض العملة من أجل الحد من العجز، حيث انخفضت من 74.32 سنة 2010 إلى 109.44 سنة 2016 وتستمر في الانخفاض إلى أن تسجل 118 دينار/دولار سنة 2019.

انطلاقا من الدراسة نلاحظ أن التخفيضات المستمرة لسعر الدينار الجزائري لم تكن لها أثر كبير على الميزان التجاري حيث أنه من الملاحظ أنه يتأثر بأسعار البترول أكثر من أسعار الصرف وذلك للاعتماد الجزائر في صادراتها بنسبة كبيرة على البترول، ومنه نستنتج بأن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري طردية .

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل لتطور نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال والذي مر بعدة مراحل من نظام التثبيت بعملة واحدة إلى نظام التعويم المدار، وقد تناولنا أيضا تطور أسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار، وبعدها قمنا بتحليل الميزان التجاري من خلال دراسة كل من الصادرات والواردات، وقد تبين أن الاقتصاد الوطني يعتمد تقريبا بشكل كلي على قطاع المحروقات، وأن التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية معظمها في أوروبا.

ومن خلال تحليلنا لأثر تقلبات سعر الصرف الميزان التجاري تبين أن الميزان التجاري عرضة لتقلبات أسعار البترول، وإن سياسة تخفيض العملة سياسة غير فعالة لتحقيق النتائج المرجوة في ظل غياب سياسات مكملة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر الجزائر من الدول الريعية، حيث تمثل صادراتها النفطية حوالي 97 % من مجموع الصادرات، ومن أهم الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر منذ الاستقلال من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري والمرتبطة أساساً بأسعار المحروقات سياسة تخفيض قيمة العملة.

يؤثر سعر الصرف على فعالية الميزان التجاري بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تستخدم مختلف الدول سياسة سعر الصرف من أجل معالجة الاختلالات الخارجية من جهة وتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته من جهة أخرى، والجزائر واحدة من هذه الدول.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري، حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري.

نتائج الدراسة:

- سعر الصرف هو مبادلة عملة دولة ما ببقية عملات الدول الأخرى، وهو يتأثر بمجموعة من العوامل المتمثلة أهمها في حالة ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة، إضافة إلى معدلات التضخم.
- يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة.
- مر نظام الصرف الجزائري بعدة مراحل انطلاقاً من مرحلة التثبيت بعملة واحدة إلى التعويم المدار.
- تعاني الجزائر من تمركز سلعي وجغرافي حاد خلال الفترة (2010-2019) في صادراتها حيث ترتبط عوائدها بشكل كبير على المحروقات، كما احتلت دول الاتحاد الأوروبي الصدارة من حيث امتصاصها لصادرات الجزائر.

- لم تتحسن عوائد صادرات الجزائر خارج المحروقات رغم التخفيض المتدرج لسعر الصرف.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر من الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.

➤ التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته والانتقال إلى نظام أكثر مرونة.
اختبار الفرضيات:

يتأثر سعر الصرف بجملة من العوامل اقتصادية وغير اقتصادية هذه الفرضية صحيحة من هذه العوامل : سعر الفائدة ومعدل التضخم...،خبرة المتعاملين وأوضاعهم، ظروف السوق، الاضطرابات والحروب

➤ تؤثر تغيرات سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري، هذه الفرضية غير صحيحة؛ فسعر الصرف لا يؤثر على الميزان التجاري الجزائري .
➤ توجد علاقة طردية بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري، هذه الفرضية صحيحة.

التوصيات والاقتراحات:

➤ يجب إعطاء أهمية كبيرة لسياسة سعر الصرف، لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية بالغة.
➤ يجب النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافيا وعدم الاعتماد على المحروقات والمواد الأولية.
➤ العمل على التقليل من حجم الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية.

✓ على السلطات إتباع سياسات اقتصادية مناسبة لتحقيق استقرار أسعار الصرف والتوازن في الميزان

التجاري

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد السريتي السيد محمد ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
2. بوخاري لحو موسى ، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسات النقدية، مكتبة حسن، لبنان، 2010.
3. تايه النغمي عدنان ، إدارة العمليات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، سنة 2012.
4. تومي صالح ، مبادئ التحلي الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2009.
5. حجار بسام ،العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
6. حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011.
7. حسن خلف فليح ، التمويل الدولي، الوراق لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان.
8. حسن خلف فليح ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
9. حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2014.
10. رائد عبد الخالق داود ، عبد الله العبيدي آخرون، "التمويل الدولي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013. داود
11. زكي شافعي محمد ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النصر العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.
12. ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
13. سعيد مطر موسى ، نوري موسى شقيري، المالية الدولية، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن.
14. سعيد مطر موسى وآخرون، التمويل الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
15. سعدي نعمان ، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011.
16. صخري عمر ، التحليل الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

17. عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007.
18. عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2013، عمان.
19. عبد الحسن الغالبي عبد الحسن جليل ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، عمان، 2011.
20. عبد الرزاق النقاش غازي ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن.
21. عبد العزيز محمد، عجمية مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية.
22. عبد المنعم محمد ، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
23. عريقات موسى حربي محمد ، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد لجزئي والكلي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997.
24. عطوان مروان ، أسعار الصرف العملات، دار هدى عين مليلة، الجزائر.
25. عفيف حاتم سامي ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرفية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993.
26. عفيف حاتم سامي ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993.
27. عمر حسين ، المدخل إلى دراسة الاقتصاد "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
28. عوض الله زينب حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدح للطبع والنشر، عمان، الأردن، 1998.
29. عوض الله زينب حسن، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
30. عوض الله زينب حسين ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
31. فخري نعمة سمير ،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011.
32. قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية «دراسة تحليلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
33. القريشي محمد صالح ، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

34. كنج شكري ماهر ، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، 2004.
35. لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
36. لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.
37. مجيطة مسعودة ، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
38. محمد لوكيل نشأت نبيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
39. مصطفى أحمد فريد ، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
40. ملاك وسام ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.
41. موسى شقري نوري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن
42. يونس محمود ، "اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

رسائل ومذكرات:

1. أمين غبال ، أثر التغيرات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016.
2. بن طيرش عطاء الله ، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، دفعة 2010-2011.
3. خديجة بلببوس ، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري-دراسة قياسية(1990-2014) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017.
4. خليفة عزي: سعر صرف الدينار الجزائري بين التثبيت ونظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة لمسيلا-الجزائر، 2011-2012.

5. الزهير شوشان ، تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري، "دراسة قياسية " حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة مكملة متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015.

6. سلمى دوحه ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015.

7. عبد الجليل هجيره ، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-»، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011/2012.

8. لعروق حنان ، سياسات سعر الصف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر -مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.

9. يمينة درقال ، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010.2011.

المجلات:

1. أمين يحيى سمير ، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد9، 2011.

2. راتول محمد ،"الدينار الجزائري بين نظرية المرونات وإعادة التقويم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، 2006، ص235.

3. عبد المجيد عبود ، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد، الجزائر، 2017.

4. علي بطاهر ، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، 2004.

5. فريدة عزازي ، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية وسياسية، العدد01، الجزائر، مارس 2011.

6. لحسن دردوري ، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، العدد1مارس 2017.

7. مبارك قرقب ، مريمه لكفاسي ، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر . ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية العدد 2021،02.

التقارير والنشرات:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر

- النشرات الثلاثية لبنك الجزائر

المواقع الإلكترونية:

www.trademap.org

المخلص

الملخص:

1. باللغة العربية:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب دراسة تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، وذلك من خلال تحليل أتر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2019)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة تخفيض المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف- الميزان التجاري- الصادرات، الواردات، صادرات المحروقات.

2. باللغة العربية:

Le but de cette étude est de clarifier la relation existante entre les changements des taux change et la blance commercial, Ainsi que d'accentuer des effets de taux de change surtout en ce que concerne la politique dévaluation de la monnaie local, et son rôle dans la réduction du défet dans la blance commerciale pendant la période (2010-2019), cette étude est arriver a ce que la politique de Taux de changes suivi en Algérie n'a pas été efficace dans la correction de déséquilibre dans la blance qui se réfère a la nature de l'économie nationale qui est basée sur les exportations des hydrocarbures.

Mot-clé : le taux de changes- blance commerciale – dévaluation de la monnaie- les importations- les hydrocarbures.